أثر السياسة المالية والنقدية في العدالة الاجتماعية في اليمن خلال المدة 1995 -2012

سالم عبدالله باسويد*

الملخص

يستهدف البحث عرض وتحليل مستوى تطور درجة عدم العدالة في اليمن خلال المدة قيد البحث واختبار العوامل المؤثرة فيها وبشكل خاص السياسات المالية والنقدية . وتتلخص فرضية البحث في أنه من المتوقع أن تؤدي السياسات المتبعة إلى آثار إيجابية نسبياً في مرحلة ما قبل التكييف الهيكلي وآثار سلبية مرتفعة في مرحلة التكييف . ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها ميل اللامساواة (عدم العدالة) للارتفاع عبر الزمن ، وقد بينت المؤشرات الإحصائية والاختبارات القياسية صحة الفرضية ، إذ ارتفع معاملا جيني للإنفاق والدخل من درجات أدنى من عدم العدالة إلى درجات أعلى وبالمثل ارتفع معدل الفقر الكلي ارتفاعاً حاداً ، وانخفض النصيب النسبي للدخل للفئة الأفقر (ال 20%) من السكان وارتفع للفئة الأغنى (ال 20%) . وفي ذات السياق أكدت الاختبارات القياسية الفرضية بصورة عامة ، إذ تبين الأثر الإيجابي لهذه السياسات في انخفاض معامل جيني لعدم العدالة لكل من مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي ونصيب قطاع الدولة من العمالة ونسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي ومعدل التضخم . ومع ذلك نشير أن استمرار السياسة الانكماشية وضعف شبكة الحماية الاجتماعية سيدفع عبر الزمن إلى تفاقم اللامساواة بدرجة أكبر . وأهم التوصيات التي توصل لها البحث ضرورة إعادة صياغة إستراتيجية التنمية لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية على أساس أولوية التكاليف الاجتماعية ،وأن مفتاح تصحيح الاختلالات التوزيعية يكمن في نهج سياسة مالية ونقدية توسعية تعزز البعد الاجتماعي للتنمية بما يؤدي إلى تطوير قدرات رأس المال البشري من حيث الفرص والتمكين حسر الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

المقدمة:

منذ خمسينيات القرن العشرين دار جدل حاد حول أولويات النمو الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية ، فقد رأى فريق من الاقتصاديين أسبقية النمو على العدالة وأن هناك تعارضاً بينهما ، فيما رأى الفريق الآخر أنه لا تعارض بين النمو والتوزيع بل هناك تناغم واعتماد متبادل بينهما ولا يوجد قانون حديدي يحكمهما فكثيرا ما كان التوزيع الأقرب للعدالة أساساً وعاملاً مساعداً للنمو الاقتصادي، ومن ثم ليس صحيحاً تأجيل اللامساواة بكافة أشكالها حتى تتحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ، فقد ثبت كثيراً تحقق معدلات مرتفعة من النمو فيما لم تحدث عدالة اجتماعية . إن العدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل بل الأهم هو عدالة توزيع الفرص والتمكين وعدم الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . واليمن كغيرها من بلدان العالم تعاني من اللامساواة وارتفاع درجة عدم العدالة الاجتماعية التي أثقلت كاهل الفقراء ومحدودي الدخل بفعل السياسات المنحازة للأغنياء . وتشير الدلائل إلى أنه مع كل عقد جديد تميل اللامساواة للارتفاع فهي أكثر ارتفاعاً في الألفية عن التسعينيات والأخيرة عن الثمانينيات ، وهذا يعكس الانحياز الاجتماعي للسياسات بين كل مرحلة وأخرى والسياسات غير العادلة التي تؤجج التفاوت في توزيع الدخل والثروة وكذلك التمييز بسبب الجنس أو المنطقة أو القبيلة أو الصراع السياسي والهيمنة فضلاً عن عدم وفرة الفرص أو عدم التمكين لها والفساد.

يناقش البحث في القسم الأول السياق التاريخي للآثار التوزيعية للإنفاق والدخل والفقر على المستوى الكلي والجغرافي ، ويناقش في القسم الثاني التدخل الحكومي ممثلاً في السياسات المالية والنقدية وأثره في الانفاق الاجتماعي ورأس المال البشري وشبكة الحماية

* أستاذ مساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية – كلية العلوم الإدارية – جامعة حضرموت

الاجتماعية. أما القسم الثالث فيهتم بصياغة نموذج قياسي يقيس أثر السياسات المالية والنقدية في درجة عدم العدالة.

مشكلة البحث:

هناك علاقة جدلية بين التنمية والعدالة الاجتماعية تعتمد على مدى فعالية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ومن ثم فإن العدالة الاجتماعية دالة في التنمية. وتكمن مشكلة البحث في أنه خلال ما يقرب من عقدين تبنت الحكومات اليمنية المتعاقبة سياسات وبرامج فاقمت من اللامساواة الاجتماعية. لذلك فإن الأمر يتطلب الإجابة عن التساؤلات الآتية :

1- أثر سياسات التنمية وبشكل خاص السياستان المالية والنقدية في عمليات التوزيع واللامساواة الاجتماعية.

2- هل تقوم سياسات توزيع الدخل والثروة والانفاق الاجتماعي والاستثماري على انعدام المساواة ؟ وماهي العلاقة بين هذه السياسات والنمو السكاني ؟

3- هل يلبي الانفاق الاجتماعي على التعليم والصحة متطلبات تحقيق العدالة حسر الفجوة بين الأغنياء والفقراء ؟ وهل أفلحت برامج الحماية الاجتماعية كشبكة الأمان الاجتماعي والأشغال العامة في تحقيق ذلك ؟

4- هل كانت هناك ظروف غير مواتية تحد من العدالة الاجتماعية كوجود عوائق تؤدي إلى التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة أو المنطقة أو القبيلة أو الصراع السياسي والهيمنة ،أو عدم وفرة الفرص وقلتها ذلك أن الانسان لا يستفيد من فرصة غير موجودة ،أو عدم التمكين من الفرص المتاحة والتنافس عليها بسبب عدم تطوير القدرات وتصحيح وتقليص الفروق الواسعة في توزيع الدخل والثروة والنفوذ ،أو بسبب الفساد الذي يقضي أو يحد من المساواة وتكافؤ الفرص.

فرضية البحث:

تتلخص فرضية البحث في أن السياسات المتبعة في اليمن من المتوقع أن تؤدي إلى آثار إيجابية نسبياً في عدم العدالة في مرحل ما قبل التكييف الهيكلي وآثار سلبية مرتفعة في مرحلة التكييف الهيكلي.

أهداف البحث:

يستهدف البحث ما يأتي:

1- بيان العلاقة بين التنمية والعدالة الاجتماعية.

2- عرض وتحليل مستوى تطور درجة عدم العدالة في اليمن خلال عقدي التسعينيات والألفية .

3- قياس درجة عدم العدالة من خلال اختبار أثر بعض العوامل المتصلة بالسياسة المالية والنقدية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أن السياسات الحكومية يمكن أن تؤثر تأثيراً فعالاً في تقليص اللامساواة إذا ما نهجت سياسات عادلة تعمل على تقريب الفوارق بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، كذلك تكمن الأهمية في أن الجزء الأكبر من المدة المبحوثة قد ارتبط ببرامج إعادة الهيكلة التي غالباً ينتج عنها زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء واتباع سياسات غير عادلة ، كما أن ذلك يأتي بعد مرور خمس سنوات على تنفيذ خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر(2006-2010) التي شهدت انحداراً في المستوى المعيشي وتفاقم عدم العدالة ، وتكمن أهميته أيضاً في قيمته العلمية كإضافة للمكتبة اليمنية بوصفه ربما أول بحث يناقش هذا الموضوع بصورة شاملة عن اليمن ويستخدم الأسلوب القياسي لتحقيق الفرضية ، فضلاً عما يمكن أن يمثله من رؤى واستنتاجات قد تساعد صانع القرار التنموي من إعادة النظر في السياسات النافذة.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الإحصائي التحليلي

الوصفي في عرض وتقويم تطور درجة عدم العدالة من خلال المقاربة بين نتائج مسحي ميزانية الأسرة لعامي 1998 و2005 بدرجة رئيسة والمراجع الحكومية والدولية ، وكذلك على المنهج القياسي من خلال معادلة انحدار متعدد لقياس أثر المتغيرات المستقلة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونصيب العمالة في قطاع الدولة إلى إجمالي القوة العاملة ومعدل التضخم على المتغير التابع معامل جيني كممثل لدرجة عدم العدالة.

حدود البحث:

يغطي البحث عقدي التسعينيات والألفية بصورة عامة مبيناً أثر السياسات الكلية المالية والنقدية والدخل والانفاق في عدالة التوزيع بالاعتماد بدرجة رئيسة على البيانات المقطعية لمسحي ميزانية الأسرة لعامي 1998 و2005، والتقارير الدولية للبنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقارير وزارة التخطيط حتى 2012.

الصعوبات:

من أهم الصعوبات التي واجهها الباحث عدم توافر بيانات حديثة بحكم الطابع المسحي لهذه النوعية من البيانات خصوصاً تلك المتعلقة بالتفاوت في توزيع الدخل والإنفاق ومؤشرات الفقر بوصف أنه لم يتم إجراء أي مسح للأسرة أو الفقر بعد مسح عام 2005 لذلك تم تغطية النقص بالاستفادة من بعض الدراسات والتقارير المحلية والدولية.

الدراسات السابقة:

يعد Kuznets من أوائل المفكرين الاقتصاديين الذين ناقشوا العلاقة بين التنمية في إطارها الضيق (النمو الاقتصادي) وعدالة التوزيع في منتصف الخمسينيات انطلاقاً من واقع بريطانيا ، وكان الهدف من دراسته الموسومة (النمو الاقتصادي ولامساواة الدخل) [Kuznets,1955] تحديد العوامل المسببة لزيادة تفاوت توزيع الدخل وكذلك العوامل المبينة لمدى التفاوت في توزيع الدخل كالضرائب والإعانات والخدمات التعليمية ، وقد توصل أولاً إلى أسبقية النمو على العدالة وثانياً إلى مايسمى فرضية أو مقولة كوزنتس التي تنص أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات ثم يتجه إلى الاستقرار ، وفيما بعد يحدث الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو. وحسب كوزنتس يعود ذلك إلى وضع دخول العمالة في قطاعي الزراعة والصناعة ، إذ يزيد التفاوت في الدخول في المراحل الأولى بسبب التحركات العمالية من الأول إلى الثاني الذي يتميز بمستويات دخول مرتفعة نتيجة فوارق مستويات الأسعار والمعيشة بين المدن والأرياف ، ويستمر الوضع على هذا النحو حتى يصل التفاوت إلى حده الأقصى ثم يعقبه تناقص التفاوت مع زيادة النمو والانتاجية في القطاعين مما يؤدي إلى تقارب الدخول بينهما.

وفي أوائل السبعينيات أعطى ميردال اهتماماً خاصاً للعلاقة بين التنمية واللامساواة في دراسته الموسومة (تحديات الفقر العالمي) [Merdal, 1970,p(50)] حيث لاحظ عند دراسته لعدد من البلدان في إطار الجدل الدائر حينذاك حول أولويات التنمية أو المساواة وأفضل السبل للقضاء على الفقر أن اللامساواة واتجاهها العام للتزايد يشكلان مركباً من العوائق والتحديات أمام التنمية لذلك أوصى بضرورة تحقيق المزيد من المساواة أولاً كشرط للتعجيل بالتنمية. كما دحض فرضية كوزنتس حول أولوية النمو الاقتصادي على عدالة التوزيع بوصفها انعكاساً لخصوصية تطور

البلدان المتقدمة لا يجوز استنساخها في البلدان النامية ، وأكد أن دولة الرعاية الاجتماعية التي برزت في الأولى نفت هذه الفرضية ، إذ أن الإصلاحات التي صاحبتها وضعت أساساً جيداً لنمو أسرع وأكثر انتظاماً. ولقياس العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل والنمو الاقتصادي استخدم أهلواليا [Ahluwalia,1976] متغيرات اقتصادية تعكس آثار التنمية في 62 بلداً متقدماً ونامياً مستخدماً الانحدار المتعدد في قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة التي اشتملت على : معدل النمو الاقتصادي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، معدل نمو السكان ، نوعية الموارد البشرية ممثلة في نسبة الأمية ومعدلات الالتحاق بالتعليم في المراحل المختلفة ،تغير هيكل الانتاج معبراً عنها بنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ، والمتغيرات التابعة أنصبة فئات السكان من الدخل حيث قسمت هذه الفئات إلى أفقر 40% ، 40% أصحاب الدخول المتوسطة ،أغنى 20% . وتوصل الباحث إلى عدم وجود علاقة معنوية بين النمو الاقتصادي ودرجة تفاوت توزيع الدخل في المدى القصير ، أما في المدى الطويل فقد ظهر أثر إيجابي لتحسين نوعية الموارد البشرية على نصيب أفقر40% من السكان ، في حين معدل نمو السكان ارتبط عكسياً بنصيب أفقر40% من السكان حيث يترتب عليه فائض في العمالة في القطاع التقليدي عند مستوى منخفض من الدخل. وتوصل الباحث إلى أن نصيب أفقر 40% ينخفض في المراحل الأولى للتنمية ثم يستقر ثم يبدأ بالتزايد ، أما نصيب أغنى 20% يأخذ اتجاهاً معاكساً . وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن التفاوت في توزيع الدخل يزيد في المراحل الأولى من التنمية ثم يأخذ في الانخفاض مع ارتفاع التنمية. وفي المحيط العربي ناقش (العيسوي ، 1993)العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في مصر خلال المدة 1952- 1976 ، ولاحظ اختلاف العلاقة بينهما خلال ثلاث مراحل، الأولى من أواخر الخمسينيات حتى منتصف الستينيات تميزت باتجاه دفع النمو الاقتصادي مع تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية ووجود ارتباط موجب بينهما واقترنت تلك المرحلة بقمة المد الاشتراكي ، الثانية من منتصف الستينيات إلى منتصف السبعينيات وفيها تلاشت قوة الدفع الاشتراكي وتباطأ النمو الاقتصادي ،على حين ظل التطور نحو مزيد من العدالة ساري المفعول ،ويرى الباحث أن هذه المرحلة تمثل نقطة تحول في تاريخ مصر من حيث الفشل في تحقيق توازن مستقر على طريق النمو والعدالة. والثالثة من منتصف السبعينيات حتى الوقت الحاضر وتشهد هذه المرحلة نمواً اقتصادياً سريعاً مع زيادة التفاوت في توزيع الدخل . والخلاصة أن العلاقة بين النمو والعدالة في توزيع الدخل لم تكن ذات طبيعة واحدة خلال مدة الدراسة.

وعلى أساس مؤشرات شاملة وأكثر تعبيراً عن التنمية قام (ميلانوفتش ،1994) بدراسة وضع العدالة في العالم بعد تقسيمه إلى خمسة أقاليم تضم 80 بلداً منها (22 في منظمة التعاون الاقتصادي ، 8 في أوروبا الشرقية ، 16 في أفريقيا ، 17 في آسيا ، 17 في أمريكا اللاتينية) من خلال اختبار أثر السياسات : نسبة العمالة في قطاع الدولة ، نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي ، نسبة التفاوت الاقتصادي الأقليمي ،دخل الفرد بالدولار على درجة عدم العدالة ممثلة بمعامل جيني ، وقد اتخذ من إقليم منظمة التعاون الاقتصادي مرجعاً للمقارنة . ومن أهم النتائج التي توصل لها انخفاض درجة العدالة في إقليم أوروبا الشرقية ثم في إقليم منظمة التعاون

الاقتصادي وكانت أكثر ارتفاعاً في اقليم افريقيا ثم أقل منها في إقليم أمريكا اللاتينية فآسيا . وتوصل أيضاً أن انخفاض اللامساواة في اوروبا الشرقية يرجع بدرجة أساس إلى التأثير الأكبر لنصيب العمالة في قطاع الدولة الذي يصل إلى 90% ، أما ارتفاعها خصوصاً في أفريقيا وأمريكا اللاتينية فيرجع إلى تدني نسبة التحويلات الاجتماعية ودخل الفرد وفي آسيا إلى دخل الفرد . وسيراً على نهج كوزنتس ولكن باستخدام السياسات المالية لإظهار أثر التكييف الهيكلي كمتغير العمق التمويلي (التحرير التمويلي) على العدالة التوزيعية توصل جرينوود وجوفانوفيك 1990[عبد مولاه، 2012 ،ص(10)] إلى أنه في المراحل الأولى للتحرير المالي من خلال المصارف ترتفع عدم عدالة التوزيع ثم لا تلبث فيما بعد بالانخفاض عند زيادة تعمقه أو تحريره ،وعندما يواجه القطاع المصرفي معوقات تمويلية ترتفع درجة عدم العدالة وبالعكس في حالة غياب هذه المعوقات ، كما توصلا إلى وجود علاقة بين هيكل الإنتاج والقطاع التمويلي تؤثر في العدالة التوزيعية تتمثل في أن تقنيات الإنتاج الحديثة في الصناعة والخدمات تؤثر إيجاباً في القطاع التمويلي من ثم يحدث تحسن في عدالة توزيع الدخل . ولأهمية تراكم رأس المال البشري وانعكاسات اللامساواة عليه درس بيردسال وآخرون [بيردسال ، 1997] هذه العلاقة بصورة خاصة في دول أميركا اللاتينية، وكان الهدف من الدراسة توضيح أهمية الإنفاق على التعليم والصحة وأثره الإيجابي في عدالة التوزيع ، وقد توصلت إلى عدم صحة افتراضات المدرسة النيوكلاسيكية من أن الإنفاق على التعليم والصحة يقيد تراكم رأس المال المادي ويعيق النمو الاقتصادي السريع .وقد لاحظ الباحث عدم وصول دول أميركا اللاتينية إلى مستوى الأداء المحقق في التعليم مقارنة بدول شرق آسيا بالرغم من تقارب الإنفاق . وخلصت الدراسة إلى حقيقتين الأولى خاصة تتمثل في أن الأداء الضعيف لدول أميركا اللاتينية يرجع إلى تحيز سياساتها تاريخياً ضد العمال فضلاً عن الأسلوب المركزي غير الكفء في تقديم الخدمات التعليمية ، والثانية عامة تتلخص في أن تراكم رأس المال البشري يعد عاملاً أساسياً في النمو من خلال الإنفاق الحكومي على تعليم الفقراء، بوصف أن ذلك يؤدي إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل . ولتحديد أثر السياسات الحكومية في عدالة التوزيع استخدم [بولير 2001 ، ص(140)] معامل جيني كممثل لعدم العدالة متغيراً تابعاً والإنفاق العام معبراً عنها بالتحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي والتوظيف معبراً عنها بنسبة العاملين في قطاع الدولة إلى إجمالي العاملين متغيرات مفسرة ، وبينت نتائج الاختبارات انخفاض درجة عدم المساواة لكلا المتغيرين بل كانت أكثر انخفاضاً في متغير التوظيف الحكومي ، فعند زيادة نسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10% تنخفض درجة عدم المساواة إلى 4.2% ، وعند زيادة نصيب العمالة في القطاع الحكومي بنسبة 10% تنخفض درجة عدم المساواة إلى 2.3% ، وهذا يعني أن سياسات التدخل الحكومي أكثر فاعلية في تخفيض اللامساواة الاجتماعية . ومن أحدث الدراسات التي عالجت موضوع البحث تلك التي قام بها اسيموقلو وآخرونِ (اسيموقلو ، 2012) استهدفت تحديد أثر المؤسسات في العدالة التوزيعية وعمل الباحثان على استعادة التاريخ الاقتصادي بدءا من الأمبراطورية الرومانية مروراً بالثورة الصناعية حتى تجربة النمور الآسيوية والحالة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2010 لتفنيد ما توصلا إليه ، وبينا أن الاختلافات السائدة

في الرخاء مرجعها الاختلافات في المؤسسات ذاتها ، وحسب الباحثين يوجد نوعان من المؤسسات تضمينية (تعددية) وأخرى إقصائية ، حيث مع مرور الزمن تنتج المؤسسات التعددية مؤسسات اقتصادية فعالة تسهم في تقديم الحوافز الاقتصادية مما يؤدي إلى تعظيم المنافع ، أما السياسات الإقصائية فينتج عنها مؤسسات اقتصادية غير فعالة ذات ارتباط بالنخبة الحاكمة تعمل على إثرائها وتتجاهل مصالح أفراد المجتمع .وفي دراسة للعلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي للباحث [البطران ، 2013] لعدد من الدول المتقدمة والنامية شملت كلاً من الأرجنتين ، وألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، والمملكة المتحدة ، وبلغاريا ، وفنزويلا ، وكوريا الجنوبية ، وبنغلاديش ، وأندونيسيا .وقد استهدفت الدراسة اختبار التأثيرات المتبادلة بين عدم العدالة في توزيع الدخل ممثلاً بمعامل جيني والنمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي . وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية إلى أن زيادة معامل جيني بنقطة واحدة تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة بنحو 477 دولاراً ، وهذا يعني أن لعدم العدالة في توزيع الدخل أثراً إيجابياً في النمو الاقتصادي. أما نموذج التأثيرات الثابتة فقد تبين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1000 دولار يؤدي إلى ارتفاع معامل جيني بنحو 0.197 نقطة في جميع دول العينة ، أي أن النمو الاقتصادي له أثر سلبي في توزيع الدخل. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين هدف النمو الاقتصادي وهدف تخفيض مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال التدخل الحكومي.

إن أهم مايميز هذه الدراسات ويجعلها أكثر ثراء هو التنوع في المداخل والمناهج ومن ثم المتغيرات المتعددة المفسرة للعلاقة مع مستوى عدم العدالة ، ففي حين اعتمدت بعض الدراسات مدخل النمو الاقتصادي (كوزنتس ، لويس) اعتمد البعض الآخر مدخل التنمية (بولير ، ميلانوفتش ، أهلواليا). كذلك أعادت بعض الدراسات درجة تحقق العدالة بدرجة أكبر إلى طبيعة النظام السياسي كالاشتراكي (العيسوي) ،في حين رأى (أسيموقلو) أن المؤسسات التعددية ينتج عنها تعظيم المنافع خلافاً للمؤسسات الإقصائية .إن أبرز أوجه الاختلاف بين دراستنا وبعض الدراسات السابقة الممثلة لمدرسة كوزنتس يكمن في أن معظم هذه الدراسات انطلقت من زاوية ضيقة تتمثل في قياس أثر النمو الاقتصادي في العدالة الاجتماعية وليس التنمية من خلال التركيز على عدم العدالة في توزيع الدخل مقاساً بمعامل جيني والنمو الاقتصادي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، في حين انطلقت دراستنا من مدخل التنمية بوصفه مفهوماً أشمل يتضمن متغيرات متعددة تعكس مستوى تحقق العدالة كالتحويلات الاجتماعية (الدعم بكافة أشكاله) والإنفاق على رأس المال البشري (التعليم والصحة) وخلافه. وقد انعكس الاختلاف في المنهجية والرؤيا على النتائج فبينما خلصت تلك الدراسات إلى أسبقية النمو الاقتصادي على العدالة وأن التفاوت في توزيع الدخل يأخذ طابعاً مرحلياً متزيداً ثم متناقصاً في النهاية وهو ماينطبق على البلدان المتقدمة ، أكدت دراستنا النتائج التي توصلت لها بعض الدراسات عن الخصوصية التي تتمتع بها البلدان النامية من حيث أهمية تناغم وتزامن التنمية (وليس النمو الاقتصادي) مع العدالة الاجتماعية فضلاً عن أنه قد يحدث نمو بلا عدالة

في توزيع الدخل ، كما أكدت على أهمية الانحياز الاجتماعي للسياسات الاقتصادية بما يعكس قدرتها على إعادة التوزيع وبخاصة من خلال الضرائب والانفاق الحكومي والتدخلات النقدية ، أي أن ذلك يتطلب التدخل الحكومي لتقليص اللامساواة.

القسم الأول :السياق التاريخي للتفاوت في الدخل والإنفاق والفقر:

أولاً : مدخل تعريفي بالعدالة الاجتماعية:

منذ خمسينيات القرن العشرين دار جدل حاد حول أولويات النمو الاقتصادي أو العدالة الاجتماعية ، فقد رأى فريق من الاقتصاديين أبرزهم كوزنتس [Kuznets,1955]أسبقية النمو على العدالة وأن هناك تعارضاً بينهما وأنه لكي تتحقق العدالة التوزيعية يتطلب الأمر المرور بمراحل متعاقبة من النمو يتسم فيها التفاوت في توزيع الدخل بدورة من الانخفاض والارتفاع ومن ثم الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي ، لذلك هناك تعارض وتناقض بين هذين المتغيرين ولا يمكن أن يتحركا في اتجاه واحد . فيما رأى الفريق الآخر بقيادة ميردال [Merdal,1970] أنه لا تعارض بين النمو والتوزيع بل هناك تناغم واعتماد متبادل بينهما ولا يوجد قانون حديدي يحكمهما فكثيرا ما كان التوزيع الأقرب للعدالة أساساً وعاملاً مساعداً للنمو الاقتصادي، ومن ثم ليس صحيحاً تأجيل اللامساواة بكافة أشكالها حتى تتحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ، فقد ثبت كثيراً تحقق معدلات مرتفعة من النمو فيما لم تحدث عدالة اجتماعية . وأشار العربي [العربي ، 2013 ص (113)] إلى أن العدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل بل الأهم هو عدالة توزيع الفرص ، فتمكين الجميع دون أي شكل من أشكال التمييز من الحصول على فرص متكافئة كماً وكيفاً للتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وغيرها هو الضامن الوحيد لتحقيق عدالة توزيع الدخل . ويؤكد العيسوي [العيسوي ، 2013، ص(210)] أنه توجد علاقة شديدة الصلة بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفاهيم أخرى كالمساواة وتكافؤ الفرص والتهميش والإقصاء والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية والنظام الاقتصادي الاجتماعي. على أن العدالة الاجتماعية كما يشير العيسوي [العيسوي ، 2013، ص(202)] لا تعني المساواة المطلقة أو الحسابية في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومي أو الثروة بل تعني ضرورة مراعاة الفروق الفردية بين الناس عند توزيع هذه الأنصبة ، ومنها الفروق في الجهد المبذول والمهارات المختلفة والتأهيل العلمي ، والفروق في الحالة الصحية والاحتياجات الغذائية والقدرة على تحمل الأعباء ،المهم هو أن تكون هذه الفروق مقبولة اجتماعياً .ومن جانب آخر دار جدل حول العلاقة بين العدالة الاجتماعية والتدخل الحكومي ، ويشير [عطية ، عبدالقادر محمد ، 2003 ، ص(156)] إلى ما وصلت له بعض الدراسات من أن التدخل لإعادة توزيع الدخل يجب أن لا يخل بميكانيكية السوق الحر ، أي لا يأتي عن طريق وضع حد أقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد أدنى للأسعار والأجور ، وإنما من خلال منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو عينية . وأن السبيل الأمثل لتحقيق الأهداف التوزيعية يمكن أن يتم بأساليب متعددة ،منها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، وبرامج الرفاهية لإعانة العاطلين وكبار السن والأطفال والمعوقين ، وبرامج التأمينات الاجتماعية ، وتقديم الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعومة كالصحة والتعليم .إلا أن [Boodway,&Marchand,1995,pp(45-46)] يؤكدان أن تحقيق الأهداف التوزيعية من خلال

الضرائب التصاعدية محدود ، وأنه يمكن تحقيق ذلك من خلال الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، وأن اعتبارات الكفاية قد تقتضي قيام القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات كالتعليم والرعاية الصحية ، غير أن اعتبارات العدالة قد تقتضي أن تقدم الحكومة جزءاً يعتد به منها رغم أنها قد تكون أقل جودة ، وأن الأشخاص الذين تزداد دخولهم يتركون الخدمات الحكومية ويتجهون نحو القطاع الخاص ، ويتيح هذا فرصة أكبر لذوي الدخول المنخفضة للحصول على الخدمات الحكومية ، وهذا يؤدي إلى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية في التوزيع.

وفي ضوء ما سبق يميل الباحث إلى المدرسة التي ترى أنه لا تعارض ولا تناقض بين النمو والتوزيع بل هناك تناغم واعتماد متبادل بينهما ،فكثيراً ما كان التوزيع الأقرب للعدالة أساساً وعاملاً مساعداً للنمو الاقتصادي ، وأنه ليس من المنطق استنساخ افتراضات ونماذج مبنية على أوضاع البلدان المتقدمة وإسقاطها على البلدان النامية التي تختلف عنها في ظروف تطورها وهياكلها الإنتاجية والاستثمارية. ولاريب أن التدخل الحكومي ركيزة أساسية في تحقيق العدالة الاجتماعية ذلك أن السوق يحمل في أثنائه آليات تفاقم اللامساواة والتفاوت في الفرص.

ثانياً : الآثار التوزيعية للإنفاق والدخل:

1-في المستوى الكلي

يعد كل من الإنفاق والدخل من أهم المؤشرات الكمية للتعبير عن الآثار التوزيعية ومستوى تحقق العدالة الاجتماعية. يبين الجدول (1) تفاقم اللامساواة عبر الزمن أي ارتفاع درجة عدم العدالة ، إذ بلغ معدل النمو السنوي لمعاملي جيني للإنفاق والدخل للجمهورية بنحو 4.4% و3.2% بين مسحي 1998 و2005 وارتفعا من 0.343 إلى 0.464 ومن 0.426 إلى 0.530 على التوالي. والواضح أن معاملي جيني اتجها للتصاعد فقد انتقلت اليمن من درجة عالية نسبياً من المساواة في الإنفاق (أو درجة منخفضة من عدم العدالة) عام 1998 إلى درجة متوسطة من عدم العدالة أو اللامساواة عام 2005 فيما ارتفعت درجة عدم العدالة في الدخل من الدرجة المتوسطة إلى الدرجة العليا أي ارتفاع اللامساواة بدرجة كبيرة بحسب المعايير الدولية* مما ترتب عليه تدهور المستوى المعيشي للفقراء ومحدودي الدخل . وكنتيجة لذلك تراجع النصيب النسبي لجميع الفئات الخماسية فيما عدا الأكثر دخلاً مما ينم عن ارتفاع درجة عدم المساواة ، فقد تراجع النصيب النسبي للفئة الأشد فقراً (الأقل دخلاً) بمعدل انخفاض سنوي(-17.2%) من 6.0% عام 1998 إلى 1.6% عام 2005 في حين ارتفع نصيب الفئة الأكثر غنى (الأكثر دخلاً) بمعدل نمو سنوي 4.6%من 48.8% إلى 67.% لنفس المدة ،علماً أن هذه الفئة التي لا تشكل سوى 20% من السكان استحوذت عام 2005 على 67.0% من الدخل بينما لم يحصل ال 20% الأشد فقراً إلا على 1.6% ، أي أن القدرة الدخلية للفئة الأغنى تفوق الفئة الأفقر بنحو 42 ضعفاً وهي تمثل فجوة كبيرة في عدم عدالة التوزيع تصاعدت عبر الزمن إذ لم تزد عن 8 أضعاف عام 1998 . ويمكن أن نلمس هذا التفاوت من خلال فئات متوسط الإنفاق الشهري (ملحق 2) فقد نمت الفئات الإنفاقية الأقل من (60000) ريال نمواً سالباً فيما كان النمو موجباً في الفئات الأعلى منها. وفيما كان التفاوت الشديد السمة الغالبة بين المسحين يكفي أن نشير إلى مستواه عام 2005 ، إذ أن فئة الأقل من (10000) ريال ويشكلون 1.04% من الأفراد ينفقون 0.27% من إجمالي الإنفاق بينما فئة (40000- 59000)

ريال وهو يوازي متوسط الدخل يشكلون ربع الأفراد (24.19 %) ينفقون ما يعادل(18.47%) في حين تستحوذ فئة الإنفاق الأعلى (100000 ريال فأكثر) التي لا تزيد عن 19.05% من الأفراد على 38.54% من إجمالي الإنفاق. وهذا التصاعد لمعاملي جيني لعدم العدالة في الدخل والإنفاق يشير إلى مدلولات تنم عن اتساع تفاوت توزيع الدخل والاتجاه المستمر نحو اللامساواة وأن التنمية في اليمن أخفقت في تحقيق عدالة التوزيع ، والدلالة الثانية تدهور المستوى المعيشي للفئات الأشد فقراً وذوي الدخل المحدود على أن معامل جيني كمعيار لتحقيق العدالة لا يعكس حجم ومدى التفاوت في الثروة والحصول على الخدمات الاجتماعية . وعموماً يرجع ارتفاع درجة اللامساواة والتفاوت الشديد في الإنفاق والدخل وما ترتب عليها من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى السياسات العامة للحكومة المتحيزة للأغنياء القائمة على آلية السوق وبرامج التكييف الهيكلي (الاصلاح الاقتصادي) وبشكل خاص السياسات المالية والنقدية والسياسات الاجتماعية التوزيعية وضعف برامج الحماية للفقراء وسنورد تفصيلاً لذلك لاحقاً.

جدول رقم(1) التوزيع النسبي للدخل حسب الفئات الخماسية ومعاملات جيني للدخل والإنفاق بين مسحي ميزانية الأسرة لعامي 1998و2005 %

المؤشرات	1998		2005	معدل النمو السنوي **	معامل التحيز **
الخمس الأول 20%	6.00		1.60	17.20-	0.3
الخمس الثاني 20%	9.50		4.70	9.57-	0.5
الخمس الثالث 20%	14.70		9.10	6.62-	0.6
الخمس الرابع 20%	21.00		17.70	2.41-	0.8
الخمس الخامس20%	48.80		67.00	4.63	1.4
معامل جيني للدخل	0.426	جمهورية	0.530	3.17	1.2
	0.432	حضر	0.560	3.78	1.3
	0.415	ريف	0.440	0.84	1.1
معامل جيني للإنفاق	0.343	جمهورية	*0.464	4.4	1.4
	0.354	حضر	*0.494	4.9	1.4
	0.332	ريف	*0.374	1.7	1.1

المصدر : من عمل الباحث اعتمادا على الملحق (1) الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998، يونيو 1999 ، جدول (18) ، ص (110) .، ملحق (7 ب) ص(528-533) ، جدول (35) ، ص (162) .، ملحق (7 أ) ، ص (522-527) ، مسح ميزانية الأسرة 2005 ، 2007 ، جدول (8) ، ص(163) ، جدول (5) ، ص (158) ، ، جدول (4)، ص (175) ، جدول (5) ، ص (176)

* تم تقدير معاملات جيني للإنفاق لعام 2005 من قبل الباحث لعدم ورودها في التقرير بطرح 6.6% من قيمة معامل جيني للدخل للجمهورية والحضر والريف في مسح 2005 وفقاً لمعايير الاحتساب في الأدبيات الاقتصادية (علي عبدالقادر علي ،مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد (66) ، أكتوبر 2007 ، السنة السادسة ، ص(8)).

** من احتساب الباحث

وبالمقارنة مع بعض الدول[الجهاز المركزي للإحصاء ، 2007 ، ص (176)] بلغ معامل جيني للدخل كحد أدنى عام 2003 (0.20) في الدول الاسكندنافية معبراً عن تحسن عدالة التوزيع فيما بلغ 0.60 كحد أعلى في البرازيل معبراً عن تفاقمها ، في حين بلغ 0.30 في أوروبا الغربية و 0.40 في أمريكا و 0.46 في الصين.

ومن المهم الإشارة إلى أن معدلات عدم المساواة (معامل جيني) في عقد التسعينيات كانت منخفضة في اليمن ويعتقد أن ذلك يعود لعدم دقتها ومصداقيتها واختلاف منهجية الاحتساب، وقد شكك [البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2011، ص (26)] في ذلك ويرجح وجود خلل في مسوحات ميزانية الأسرة يتعلق باستبعاد ال 5% من الشرائح الاجتماعية الأعلى إنفاقاً لعزوف الأغنياء عن تقديم معلومات عن نمط حياتهم المترفة ويؤدي هذا إلى التقليل من مستويات الاستهلاك الفعلي في هذه المسوحات مما ينعكس في انخفاض القيمة الحقيقية لمعامل جيني بدرجة كبيرة . ويستند هذا التفسير إلى أن تقديرات نفقات استهلاك الفرد في المدة الواقعة بين عامي 1990 و2000 في الحسابات القومية أعلى من مسوحات ميزانية الأسرة في بعض الدول العربية من بينها اليمن مقارنة بالدول النامية ، إذ قدرت الأولى استهلاك الفرد في اليمن لعامي 1990و2000 بنحو(128.5) و(110.1) فيما قدرتها الثانية بنحو(82.6) و(84.0)على التوالي ، أي أن نسبة استهلاك الفرد في مسح ميزانية الأسرة مقارنة بتقديرات الحسابات القومية تبلغ (0.64) (0.76) على التوالي. ولا يتفق البرنامج مع التفسيرات التي تعيد هذه المستويات المنخفضة إلى سياسات إعادة التوزيع التي اتبعتها الحكومات العربية القائمة على فرض قيود على الحريات السياسية مقابل الحصول على منافع مادية أي مقايضة الحريات السياسية بالعدالة الاجتماعية وهي مقولات أشاعها البنك الدولي. وأشار البرنامج أنه في حالة اليمن قد تعود هذه المعدلات المعتدلة لمعامل جيني إلى البرامج غير الرسمية للحماية الاجتماعية ولاسيما نظام الزكاة. ويعتقد الباحث أن هذا ربما يعود أيضاً لنظام التكافل الاجتماعي الذي يقدم الدعم للفقراء من خلال الجمعيات والهيئات الخيرية.

وفي إطار أهداف التنمية الألفية يتوقع أن تصل حصة خمس السكان الأشد فقراً من الإنفاق 12% عام 2015 مقارنة بنحو 9.6% عام 2005 ويتطلب هذا رفع معدل نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد من 1% إلى 4% ،على أن ذلك مرهون بخفض معدل النمو السكاني ورفع معدل نمو الناتج المحلي ، وهو أمر يبدو عسيراً بسبب النمو السكاني المرتفع في حين لايزيد نصيب الفرد من الاستهلاك عن 1% فقط . ولايتوقع الباحث إمكانية الوصول لهذا الهدف فضلاً عن المستجدات البيئية منذ عام 2011 المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والحروب الداخلية المتقطعة والحرب الأهلية الشاملة عام 2015 . ففي عام 2011 تراجع الناتج المحلي بنمو سالب بلغ(-19.1%) ونمو متدن عام 2012 بنحو 2.0% ولايتوقع تحقيق معدلات يعتد بها في المدة 2013-2015 وخصوصاً العام الأخير الذي شهد حرباً مدمرة ، هذا من جانب ومن جانب آخر أن الناتج المحلي يعتمد في نموه بدرجة كبيرة على الموارد النفطية التي تغطي 70%من الموازنة العامة والانخفاض المستمر لأسعار النفط الذي وصل إلى 40 دولاراً/ برميل يجعل الأمر أكثر تعقيداً فضلاً عن تعرض المنشآت النفطية للتوقف في أثناء الحرب وعمليات التخريب والاضرابات والاحتجاجات المطلبية للعمال والفساد وسوء الإدارة بصورة عامة في الاقتصاد.

2-في مستوى الحضر والريف

يشيرالأثر التوزيعي للإنفاق على مستوى الحضر والريف الجدول (1) إلى سمتين ثابتتين ، السمة الأولى انخفاض معامل جيني في الريف أي تحقيق مستوى منخفض نسبياً من العدالة مقارنة بالحضر ، إذ بلغ مقدار فجوة اللامساواة الإنفاقية بينهما (-0.022) و (- 0.120) في 1998 و2005 على التوالي. والسمة الثانية تصاعد اللامساواة لمعاملي جيني للحضر والريف على حد سواء ، إذ ارتفع الأول من (0.354) عام 1998 إلى (0.494) عام 2005 متمتعاً بدرجة مرتفعة من اللامساواة وبمعدل نمو سنوي 4.9 % ، فيما ارتفع الثاني من (0.332) إلى (0.374) متمتعاً بدرجة متوسطة من اللامساواة وبمعدل نمو سنوي 1.7 % خلال المدة نفسها. ومن بيانات مسح 2005 يمكن تفسير ارتفاع اللامساواة في الحضر ملحق (1) ، إذ يرجع ذلك إلى أن الخمس الأغنى يستأثر على ما يقرب من ثلثي الإنفاق بما نسبته 62% فيما لا تزيد حصة الخمس الأفقر على 3% ، أي أن هناك تبايناً كبيراً بين الأغنياء والفقراء فإنفاق الأغنياء يعادل 21 مرة انفاق الأشد فقراً . أما انخفاض اللامساواة في الريف كما عبر عنها معامل جيني فترجع إلى أن الخمس الأغنى يستأثر على ثلث الإنفاق بما نسبته 31% فيما ترتفع نسبياً حصة الأشد فقراً إلى ما نسبته 12% ، أي أن مستوى التباين ضئيل بين الأغنياء والفقراء فلا يزيد إنفاق الأغنياء على 3 مرات إنفاق الأشد فقراً.

إن ارتفاع اللامساواة في الحضر عنها في الريف والتفاوت في التوزيع يرجع للأسباب الآتية:

1- يتمتع الحضر بمستويات أعلى من الإنفاق والدخل تصل إلى الثلثين تقريباً للخمس الأغنى عام 2005 (62%) و (69%) على التوالي (الملاحق 1 ، 2) ، كذلك يلاحظ من الملحق (2) أن متوسط الدخل الشهري في الحضر أعلى ويبلغ ضعف متوسط الدخل الشهري في الريف بنحو (1.7) مرة بسبب تضاعف الدخل في الحضر بدرجة أكبر (2.8) مرة عنها في الريف (2.2) مرة بين مسحي 1998 و2005، وهذا يشيرإلى تحيز توزيع الثروة لصالح سكان المدن بصورة عامة.

2- تركز النشاطات الحكومية والاقتصادية في الحضر يعمل على زيادة فرص العمل وتوليد دخول أكبر ، فوجود المصالح العامة والشركات والمؤسسات العامة يعمل على تكوين طبقة أكثر ثراء في الحضر تتحصل على دخول وأرباح مرتفعة من منتسبي الإدارة العليا كالوزراء وأعضاء مجلسي النواب والشورى الذين يحصلون على رواتب عالية ومزايا مالية ، وكذلك القادة العسكريون والأمنيون والقضاة والمحامون وأعضاء هيئة التدريس . ويشير مسح الأسرة 2005 [الجهاز المركزي للإحصاء ، 2007 ، جدول (9)، ص (165)] إلى أن المشرعين وكبار المسئولين والمديرين يحتلون الدرجة الأولى في الإنفاق، إذ بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري 144318ريالاً،وفي الدرجة الثانية الاختصاصيون بنحو 84683 ريالاً، ثم الكتبة بنحو 81083 ريالاً، بينما يحتل الدرجة التاسعة العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك الذين يرتبط الجزء الأكبر منهم بالريف ولا يتعدى نصيبهم 56064 ريالاً.

3- تركز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في الحضر حيث تتواجد الشركات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية والخدمية مع ما يتميز به القطاع من أرباح ودخول عالية مما يزيد من حدة التفاوت مع الريف ، إذ تحتل الأجور والمرتبات للقطاع الخاص (المحلي

والأجنبي والمختلط) المرتبة الأولى بنحو 67%من إجمالي الأجور، والقطاع الخاص المحلي 57% [الجهاز المركزي للإحصاء ، 2007، شكل (1)، ص (169)].

4- استئثار الحضر على النصيب الأوفر من الخدمات التعليمية وهي من المحددات الرئيسة للتفاوت في الدخل والإنفاق ، وتبين أن هناك علاقة طردية بين المستوى التعليمي والدخل فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع الدخل ،وأن متوسط دخل الفرد الشهري للحاصل على المؤهل الجامعي يزيد مرتين عن مثيله من الأميين ، وهو يزيد مرة ونصف عن متوسط دخل الفرد الشهري للملمين بالقراءة والكتابة والحاصلين على التعليم الأساسي، ومرة على الحاصلين على الثانوي [الجهاز المركزي للإحصاء ، 2007 ،جدول (11) ص (183)] .

5- تنوع مصادر الدخل والعائد المجزي في الحضر مقارنة بالريف أسهم في زيادة التفاوت بينهما ، وقد لوحظ ارتفاع الدخل الفردي في الحضر بصورة متضاعفة عن الريف بلغت مرتين في الأجور والمرتبات ، و أربع مرات في عائد دخل الأسرة من إنتاج الأسرة والعمل الخاص ، وثلاث مرات في القيمة النقدية لإيجار المسكن [الجهاز المركزي للإحصاء ، 2007، جدول (10) ص (184)].

6- ضعف سياسات دعم الإنتاج الزراعي في الريف يؤدي إلى تحمل صغار المزارعين لتكاليف باهضة مقابل عوائد غير مجزية، وهذا يسهم في زيادة الفجوة الدخلية بين سكان الريف والحضر. ويتمثل ذلك في عدم فعالية التسهيلات التي يقدمها بنك التسليف الزراعي وصندوق تشجيع الاستثمار الزراعي والسمكي للمزارعين وانحراف الأخير عن وظيفته الرئيسة بالمتاجرة بأذون الخزانة. وحتى عندما تستخدم الموارد العامة لتطوير الزراعة تتم عملية الاستبعاد للفقراء ويستفيد منها أغنياء المزارعين بدرجة أكبر، وهذا مؤشر للصلات الوثيقة بين النخبة الحاكمة وكبار الملاك. وفضلاً عن ذلك يمكن ملاحظة صور استبعاد أخرى من أهمها تحول آراض زراعية إلى أصول عقارية نتيجة الاغراءات المالية وارتفاعات أسعار العقارات السكنية بصورة غير مسبوقة منذ مطلع عقد التسعينيات أفضى إلى تحول بعض صغار المزارعين إلى أجراء لدى كبار الملاك أو حرفيين كعمال بناء أو خدمات في المدن وأدى في الوقت عينه إلى تصحر الآراضي الزراعية وخفض الإنتاج الزراعي.

ثالثاً: تطور مؤشرات الفقر:

1-على المستوى الكلي

يشير الجدول (2) إلى تحسن في مؤشرات الفقر، إذ انخفضت كل من فجوة الفقر عام 1998 من 12.1% إلى 8.9% عام 2005 وشدة الفقر من 5.2% إلى 3.3% للمدة نفسها ، وكان الانخفاض في الثاني أكبر من الأول ، وبالرغم من ذلك يعد الفقر في اليمن أعمق من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما أشار إلى ذلك تقرير تقويم الفقر- مسح 2005 [البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ص(19)] فقد بلغت فجوة وشدة الفقر في مصر 2.9% و1.0% ، والأردن 2.8% و 1.0% على التوالي. وقد قدر العجز الشهري للفرد الفقير في اليمن بنحو 498 ريالاً في حين أنه يحتاج إلى 1431 ريالاً في المتوسط للخروج من دائرة الفقر ، ولكي تسد فجوة الفقر يتطلب توفير 124.4 مليار ريال سنوياً. ويرجع التراجع في معدلي فجوة وشدة الفقر إلى انخفاض معدل السكان الفقراء الإجمالي (تحت خط الفقر الأعلى) من 40.1% عام 1998 إلى

34.8% عام 2005 بانخفاض بما نسبته (-5.3%) إلا أن العدد المطلق للفقراء ظل ثابتاً عند 7 مليون شخص وهم من لا يستطيعون تدبير احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية ، والشيء نفسه ينطبق على معدل السكان تحت خط فقر الغذاء (الفقر المدقع) ، إذ انخفض من 17.6% إلى 12.5% بانخفاض بمانسبته (- 5.1%) وبقي عدد الفقراء الذين لا يستطيعون حتى تدبير احتياجاتهم الغذائية الأساسية ثابتاً عند 2.9 مليون شخص خلال المدة نفسها ، كما يلاحظ أن مستوى الانخفاض كان واحداً (-5%) في كل من معدلي الفقر الكلي وفقر الغذاء. ويرى تقرير أهداف التنمية الألفية في اليمن [وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2010 ، ص (3)] أن ثبات العدد المطلق للفقراء يرجع إلى عدم التوافق بين كل من النمو السكاني البالغ 3% الذي يمتص ثلاثة أرباع الزيادة السنوية الحقيقية في الاستهلاك البالغة 4% بحيث يصل نصيب الفرد من الاستهلاك 1% سنوياً. وفي الواقع يظل هذا الأمر لغزاً محيراً وتثور عدد من التساؤلات فكيف ينخفض معدل الفقر ويظل العدد المطلق ثابتاً ، فهل يرجع ذلك إلى اختلاف منهجية الاحتساب في المسحين أو قصور في الاحتسابات وأيهما أكثر تعبيراً عن الفقر العدد المطلق أو المعدل النسبي. وعموماً يبدو هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بالدول العربية مرتفعة الدخل(1992-2000) [البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2004،] ، إذ بلغ 3% في الإمارات و 11% في كل من الكويت وقطر و15% في البحرين و 17% في عمان و21% في السعودية ،وكذلك في الدول متوسطة الدخل تراوح بين 7.4% في تونس و22.9% في مصر . ومما يشير إلى عدم التحسن الحقيقي في عوائد النمو على الفقراء (جدول 2) ارتفاع وثبات نسبة السكان الذين يحصلون على دخل أقل من دولارين في اليوم بنحو 47% خلال المسحين ، كذلك لم يزد نصيب الفرد تحت خط الفقر الأعلى عام 2005 عن 5456 ريالاً شهرياً بما يعادل 29 دولاراً و[182 ريالاً يوميا بما يعادل أقل من دولار (0.951 دولار)]، في حين تدنى أكثر فقر الغذاء إلى 3765 ريالاً شهرياً بما يعادل 20 دولاراً و [126 ريالاً يومياً بما يعادل نصف دولار (0.658 دولار)] . ووفقاً للمعايير الدولية فإن دخل الفقراء في اليمن على هذا النحو يقع تحت خط الفقر بوصف أن الدخل أقل من دولار واحد في اليوم. وأشار تقرير حديث عن الفقر في اليمن عام 2010[البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2010] إلى انخفاض طفيف للفقر الكلي عام 2010 بنحو (- 1.6%) حين بلغ 33.2% مقارنة بعام 2005 ، في حين أن فقر الغذاء ارتفع إلى 16.2% بزيادة قدرها 3.7% خلال المدة نفسها . وتشير تقارير محلية أحدث (2012) إلى أن هذا الانخفاض لم يدم [وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2012 ، ص (33)] إذ ارتفع المعدل الكلي للسكان الفقراء في 2011 إلى 54.4% أي أن نصف سكان اليمن فقراء فقراً كلياً (الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية).

وفي ضوء هذه الإخفاقات وتفاقم مؤشرات الفقر والتوترات السياسية والصدامات المسلحة عام 2011 وما تلاها من أعوام حتى الحرب الشاملة 2015 وما تسببته من فقدان الوظائف وزيادة معدلات البطالة وانخفاض القوة الشرائية والدخول الحقيقية لا يتوقع الوصول إلى أهداف الألفية بحلول عام 2015 (جدول2)، ففي عام 2011 ارتفع معدل الفقر الكلي إلى 54.4% بما يقارب ثلاثة أمثال ما استهدفته الألفية (20.1%)، وبالمقابل لايتوقع حصول انخفاض في معدل فجوة الفقر إلى 5.4% و نسبة

الذين يحصلون على أقل من دولارين يومياً إلى 23.5% أوارتفاع حصة الخمس الأشد فقراً إلى 12.0% كاستهداف للألفية. إن النتيجة الحتمية المتوقعة زيادة الإقصاء والاستبعاد الاجتماعي ومن ثم تفاقم اللامساواة والحرمان.

جدول (2) تطور مؤشرات الفقر على المستوى الكلي بين مسحي ميزانية الأسرة 1998 و2005

المؤشرات	1998	2005	معدل النمو السنوي %*	الفجوة *	أهداف الألفية 2015
خط الفقر الأعلى فرد/(ريال/ شهر)	3210	5456	7.9	2246	–
معدل الفقر الكلي (الأعلى) %	40.1	34.8	2.0 –	5.3 –	20.1
عدد السكان الفقراء(مليون نسمة)	7.0	7.0	0	0	–
خط الفقر الأدنى(فرد/(ريال/ شهر)	2101	3765	8.7	1664	–
معدل فقر الغذاء (الأدنى) %	17.6	12.5	4.8 –	5.1 –	–
عدد السكان الفقراء (مليون نسمة)	2.9	2.9	0	0	–
معدل فجوة الفقر %	12.1	8.9	4.3 –	3.2 –	5.4
معدل شدة الفقر %	5.2	3.3	6.3 –	1.9 –	–
نسبة السكان ذوي دخل أقل من دولارين يومياً %	47.0	46.6	0.1 –	0.4 –	23.5
حصة خمس السكان الأشد فقراً من الاستهلاك %	8.0	9.6	2.6	1.6	12.0

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقيوم الفقر – مسح ميزانية الأسرة 2005 ، التقرير العام ، بدون تاريخ ،جدول (1–1) ، ص (17) ، جدول (1–5) ،ص(24)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، 2010 ، أهداف التنمية الألفية ،جدول (1–1) ، ص (3) .

* من احتساب الباحث

2–التوزيع الجغرافي للفقر:

على مستوى الحضر والريف:

يتبين حسب معطيات الجدول (3) أن معدلات الفقر كانت أكثر انخفاضاً في الحضر عنها في الريف خلال المدة بين مسحي 1998 و2005 ، إذ انخفضت في الأولى بنحو اثنتي عشرة درجة مئوية (11.6%) فيما لا يزيد الانخفاض عن درجتين مئويتين (2.4 %) في الثانية ، أي أن معدل الفقر في الحضر انخفض خمسة أضعاف انخفاضه في الريف ، ومن ثم تراجع النمو إلى (– 6.2 %) و (– 0.8 %) على التوالي. وكنتيجة لذلك انخفضت فجوة وشدة الفقر بدرجة أكبر في الحضر عنها في الريف ، إذ تراجع النمو السنوي لفجوة الفقر إلى (– 9.0 %) و (– 3.0 %) في الحضر والريف وكذلك شدة الفقر إلى (–10.7 %) و (–4.9 %) على التوالي . وبصورة عامة يتضح أن الفقر يتركز بدرجة شديدة في الريف ففي حين يضم الغالبية من السكان (72.6 %) يتركز فيه نحو نصف الفقراء (40.1 %) أما الحضر الذي لا يشكل سكانه سوى الثلث (27.4 %) لا يزيد الفقراء فيه عن 20.7 % . وتفسر الأسباب التي سقناها في الفقرة السابقة تركز الفقر في الريف كالعوامل الدخلية والإنفاقية وتركز

المؤسسات السيادية والشركات العامة والخاصة في الحضر وتنوع مصادر الدخل وزيادة فرص العمل والتحيز في الخدمات التعليمية والصحية لصالح سكان الحضر وخلافه.

جدول (3) تطور مؤشرات الفقر في الحضر والريف بين مسحي الأسرة 1998 و 2005

المؤشرات	1988		2005		معدل النمو السنوي% *	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
معدل الفقر الكلي (الأعلى) %	32.3	42.5	20.7	40.1	6.2 -	0.8 -
فجوة الفقر %	8.7	13.1	4.5	10.6	9.0 -	3.0 -
شدة الفقر %	3.3	5.7	1.5	4.0	10.7 -	4.9 -
نسبة السكان %	23.1	76.9	27.4	72.6	2.5	0.8 -

المصدر : من عمل الباحث استناداً إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، جدول (1-4) ص (21) ،تقييم الفقر – مسح ميزانية الأسرة 2005 /2006 التقرير العام ، بدون تاريخ جدول (1- 5) ، ص(24)

*من احتساب الباحث

على مستوى المحافظات:

يشير التطور الهيكلي للفقر في المحافظات بين مسحي 1998 و 2005 إلى مايأتي (جدول 4) :

1- ميل مستويات الفقر للارتفاع مع الزمن ، إذ سجلت تسع محافظات تشكل مانسبته 43% من إجمالي المحافظات معدلات تفوق ال 40% (مرتفعة جداً) في مسح 2005 وبلغت أقصاها في عمران بنحو 63.9% فيما لم تزد عن 38.7% في حضرموت في مسح 1998 ، أي أن جزءاً كبيراً من سكان هذه المحافظات والذين يشكلون مانسبته 18.7% من إجمالي الجمهورية يعانون من الفقر الشديد.

2- حدوث تحول في درجة الفقر في الدرجة المتوسطة (18%- 30%) ففي حين كانت تضم 11 محافظة في مسح 1998 تقلصت إلى 4 محافظات في مسح 2005 ، إذ انتقلت كل من عمران والضالع وأبين ولحج وشبوة وحجة إلى الدرجة المرتفعة جداً للفقر (أكثر من 41%).

3- حافظت المحافظات التي تتمتع بمعدلات فقر منخفضة (8%-16%) على موقعها في عام 2005 مقارنة بعام 1998 فيما انتقلت مأرب إلى الدرجة المرتفعة جداً مما يشير إلى ارتفاع الفقر بنحو 45.9% فيما حلت محلها صعدة بنحو 16.6% لانخفاض معدل الفقر بعد أن كانت تتمتع بمعدلات فقر متوسطة ، في حين تحققت أقل المعدلات في المهرة (8.9%) وأعلاها في صعدة وعدن (16%).

4- حافظت المحافظات التي تتمتع بمعدلات فقر مرتفعة (31%-40%) على موقعها خلال المسحين فيما انسلخت عنها محافظة البيضاء لتلتحق بمجموعة المعدلات المرتفعة جداً لتحل محلها محافظة ريمة. وتتميز هذه المجموعة بالكثافة السكانية حيث تضم ثلث سكان الجمهورية (33.2%) مما يعني أن جزءاً كبيراً منهم يعانون من الفقر حيث تتركز أعلى معدلات الفقر في تعز (37.8%) وهي أكبرتجمع سكاني في الجمهورية (11.9%) فيما أدنى المعدلات في الحديدة (31.7%).

5- تراوحت فجوة الفقر بين 1.8 % في المهرة كأدنى معدل و 18.3% في البيضاء كأعلى معدل ، أما شدة الفقر فقد بلغت 0.6% في المهرة وأقصاها 8.6% في شبوة.

6- من بين أسباب كثيرة تبين أن شكل نظام الحكم الحالي (الدولة المركزية) يسهم في تزايد معدلات الفقر ومن ثم الإخلال بمبدأ عدالة التوزيع خاصة في تلك المحافظات الغنية بالثروات النفطية كمأرب وحضرموت اللتين ترتفع معدلات الفقر فيهما إلى 45.9% و 35.6% فيما كانت عام 1998 15.5% و 38.7% على التوالي. وهذا يعني عدم استفادة الفقراء والسكان ككل من هذه الثروات ومن تساقط عوائد التنمية بما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي وتحقيق مستوى مقبول من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات . فمحافظة حضرموت التي يبلغ سكانها قرابة المليون نسمة والغنية بكافة أنواع الثروات الطبيعية تنتج الكمية الأكبر من الإنتاج النفطي وتسهم بدرجة أكبر في الموازنة العامة ورفد ميزان المدفوعات بالاحتياطي من النقد الأجنبي من الموارد النفطية فضلاً عن الموارد المالية الأخرى كالضرائب والرسوم الجمركية وخلافه ، إلا أن مستويات الفقر ظلت مرتفعة تقارب ال40% ناهيك عن تردي البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية. وفي تقدير الباحث تعد الدولة الفدرالية أو الكنفدرالية أكثر أشكال نظام الحكم تحقيقاً للعدالة الاجتماعية إذا ما توافر نظام الحكم الرشيد المبني على أسس وطنية تحقق مبدأ المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات وليس الإقصاء والتهميش مثلما حصل للجنوب.

جدول (4) التطور الهيكلي لدرجة الفقر في المحافظات بين مسحي 1998 و 2005

معدلات الفقر %	1998	المحافظات	2005	المحافظات	الدرجة
8 -16	4	أمانة العاصمة ،عدن، المهرة ، مأرب	4	أمانة العاصمة ،عدن، المهرة ،صعدة	متدنية
18 – 30	11	عمران ، الضالع، ذمار ،أبين، صنعاء ،لحج، إب، شبوة، حجة، صعدة، المحويت	4	صنعاء، إب، ذمار، المحويت	متوسطة
31 – 40	5	الجوف، البيضاء، حضرموت، الحديدة، تعز	4	ريمة، تعز، حضرموت، الحديدة	مرتفعة
41 فأكبر	0	-	9	الضالع، أبين، مأرب، لحج، الجوف، حجة، البيضاء ،شبوة، عمران	مرتفعة جداً
الاجمالي	20		21		

المصدر : من إعداد الباحث إعتماداً على مسح ميزانية الأسرة 1998 جدول (1/2) ، ص(56) ، تقييم الفقر – مسح ميزانية الأسرة 2005 /2006 التقرير العام ، بدون تاريخ جدول (1-4) ص (21).

7- تتسم المحافظات الجنوبية باستثناء محافظتي عدن والمهرة بمعدلات فقر مرتفعة جداً(2005) بعد أن كانت تتسم بمعدلات متوسطة (1998) بسبب الإقصاء والتهميش المتعمد من النظام كنتاج لحرب

1994 مما أفضى إلى عدم عدالة تساقط ثمار النمو. وقد أكد تقرير تحديات التنمية العربية لعام 2011 على الدوافع السياسية لأنظمة الحكم العربية [البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،2011 ، ص (62)] ، إذ أشار إلى العمليات التنموية غير العادلة التي (تعطي الأفضلية لأقطاب نمو معينة وعدم تحقيق المساواة بين المناطق في توزيع عوائد هذا النمو أو اتباع سياسات توزيعية من خلال الاستثمارات العامة. إن الإهمال المتعمد لبعض المناطق في بعض من الدول، والذي تحركه دوافع سياسية بالأساس نتيجة ارتباط هذه المناطق بحركات المعارضة، أدى إلى تفاقم خطورة هذا النمط من النمو غير المتساوي).

القسم الثاني : التدخل الحكومي والعدالة الاجتماعية:

أولاً : السياسة المالية:

يتأثر الاقتصاد الكلي سلباً وإيجاباً بطبيعة وأهداف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والاجتماعية و كذلك السياسات الاستثمارية والتجارية ومن ثم ينعكس أثرها في السياسات التوزيعية والعدالة الاجتماعية.

على أنه بعد قيام الجمهورية اليمنية عام 1990 يمكن التمييز بين مرحلتين فارقتين في السياسات الاقتصادية المرحلة الأولى (1990–1994) والمرحلة الثانية (1995–2017). اتسمت المرحلة الأولى بالطابع التوسعي للسياسات الاقتصادية والتدخل المحدود للدولة حتى عام 1995، وقد تضمنت السياسات التوزيعية المتصلة بالعدالة الاجتماعية : الإبقاء على دعم الغذاء والمشتقات النفطية والكهرباء . فيما اقترنت المرحلة الثانية التي بدأت عام 1995 ومازالت مستمرة بالإصلاح الاقتصادي أو إعادة الهيكلة ضمن وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وهي سياسات انكماشية تركز على تقليص التحويلات العامة ، وإجراءات هيكلية تؤدي إلى تعميق التفاوت بين الأغنياء والفقراء وتفاقم اللامساواة.

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها فاعلية في التأثير في اللامساواة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال القنوات التوزيعية للدخل بشقيها الإنفاق الحكومي والضرائب . لقد أثرت حزمة السياسات الاصلاحية منذ العمل بها عام 1995 سلباً في عدالة التوزيع ، ففي إطار السياسة المالية الانكماشية نلاحظ أن من بين البنود التي تم استهدافها المرتبطة بمحدودي الدخل رواتب وأجور عمال وموظفي القطاع العام إذ انخفضت الرواتب والأجور كنسبة من النفقات العامة والجارية من 55% و 70% عام 1990 إلى 28% و42% عام 2003 على التوالي ثم عادت للارتفاع قليلاً إلى 35% و45% عام 2014 إلا أنها لم تصل إلى ما كانت عليه قبل التكييف (الجهاز المركزي للإحصاء ، الكتب الإحصائية) ، وقد رافق ذلك إجراءت تقشفية بتجميد التوظيف الحكومي ، وهذا بلا شك أدى إلى زيادة التباين بين عوائد العمل وعوائد رأس المال. كذلك أدت إجراءات التقشف إلى تقليص التحويلات العامة ومن أهمها الدعم الحكومي للسلع والخدمات ، إذ أن رفع الدعم عن الغذاء والمشتقات النفطية يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل لما ينتج عنه من تخفيض للدخل الحقيقي للفقراء ، ويلاحظ أنه في حين تميزت المرحلة الأولى بارتفاع الدعم وخصوصاً عام 1994 إلى 38.0% و 135.8% من الناتج المحلي والنفقات العامة على التوالي. في حين شهدت المرحلة الثانية المتوافقة مع الجرعات السعرية (1995 – 2014) بدءاً من عام 1995 انخفاض الدعم ، حيث انحدر عام 1997 إلى 7.5% و 21.3% من الناتج المحلي والنفقات العامة ثم إلى أدنى مستوياته

عام 2002 3.0% و 9.6% على التوالي ، إلا أنه ظل عند حاجز 7.9% و26.5% على التوالي في السنوات اللاحقة ، وهي معدلات منخفضة قياساً بما قبل التخفيض في السنوات الأولى من التسعينيات . وكان من نتائج تخفيض دعم المشتقات النفطية ارتفاع تكلفة خدمات النقل والاتصالات من 4.8% عام 1998 إلى 6.7% عام 2005 [الجهاز المركزي للإحصاء ،2006، جدول (1)، ص(146)] ويتوقع ارتفاعها بدرجة أكبر في السنوات اللاحقة نتيجة عمليات التخفيض المستمرة. وبحسب المصادر الدولية [البنك الدولي ، ص(56،68)] فقد أدى زيادة أسعار المشتقات النفطية نتيجة الجرعات السعرية إلى زيادة تكلفة المعيشة بنحو 21% خلال المدة 1998 – 2005 ، وأن غياب دعم المشتقات النفطية قد يتسبب في زيادة معدل الفقر بنحو 8.2% بصورة عامة و 6.6% في الحضر و8.9% في الريف ، فضلاً عن أن نصيب الأشد فقراً من الدعم يبلغ 1.9% من الإنفاق الاستهلاكي للأسرة مقابل 0.9% للأكثر غنى، وتتحصل أعلى ثلاث مجموعات عشرية على أكثر من نصف الدعم في حين تحصل أدنى ثلاث مجموعات عشرية على 14% ، على أن الفقراء لا يحصلون إلا على 22.9%من الدعم بينما يحصل غير الفقراء على 77.1%. وأشارت التقديرات أنه في حالة إلغاء التحويلات العامة سيرتفع عدد السكان الفقراء إلى 1.8 مليون فقير بما يعادل 9% من إجمالي السكان. وفي ذات السياق أدت **السياسات الضريبية** إلى زيادة التفاوت الاجتماعي وتآكل الدخول ومن أهمها الضريبة العامة على المبيعات التي تطال المستهلكين الفقراء أكثر من غيرهم ومن المتوقع زيادتها من 5% إلى 10% بحلول عام 2010 ، فضلاً عن عدم التأثير في نمط توزيع الدخل بسبب تحيز النظم الضريبية للأغنياء والتهرب الضريبي والفساد.

ثانياً : السياسة النقدية:

وعلى صعيد السياسة النقدية يمكن ملاحظة الأثر السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال سياسة تخفيض العملة ، إذ أن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يتنج عنه زيادة الميل الحدي للاستهلاك للفقراء وتخفيض الأجور الحقيقية ومن ثم تقليص الاستهلاك ، أي أن التخفيض يقوم بإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء بدرجة من الفاعلية تفوق أية تدابير نقدية أو ضريبية مع ما يصاحب ذلك من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور مستوى الخدمات العامة للفقراء . وقد شهد الريال اليمني تدهوراً غير مسبوق إزاء العملات الأجنبية (جدول5) ، إذ تراجع من 14.48 ريال /دولار في 1990 إلى 80.75 ريال/ دولار في 1994 فقد خلالها 82% من قيمته ، وبعد تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي وتعويم العملة عام 1995 تراجع من 100ريال / دولار إلى 225 ريال/ دولار في 2015 فقد خلالها 56% من قيمته فيما فقد 17% من قيمته في الربع الأول من 2016 حينما بلغ 271 ريال/ دولار مقارنة بعام 2015 كنتاج لتداعيات الحرب. وبالمقابل اتسمت معدلات التضخم بالارتفاع نتيجة إلغاء الدعم الغذائي وتخفيض دعم المشتقات النفطية وتخفيض قيمة العملة (جدول5) ، إذ تراوحت معدلات التضخم بين 33.5% و71.3% في المدة 1990–1996 وانخفضت بمعدلات حادة فيما بعد وأخذت دورة من التقلبات بين الارتفاع والانخفاض إذ بلغت 11.9% عام 2001 ثم انخفضت إلى 7.0% عام 2012 حسب المعطيات الرسمية . والواضح أن هذه

المعدلات لا تعكس الواقع فهي أدنى بكثير من فترة ما قبل برنامج إعادة الهيكلة أي قبل تخفيض الدعم والعملة ، وربما يعود ذلك إلى منهجية احتساب التضخم القائمة على النظرة النقدية التي لا تأخذ بعين الاعتبار أية عوامل أخرى كارتفاعات الأسعار الناتجة عن الجرعات السعرية.

جدول رقم (5) مؤشرات الاقتصاد الكلي لسنوات مختارة

البيان / الأعوام	1990	1994	1995	2001	2007	2010	2012	2015
سعر صرف الريال/ دولار	14.48	80.75	100.00	168.69	198.95	219.59	214.55	225.00
معدل التضخم %	33.5	71.3	62.5	11.9	12.5	11.0	7.0	* -
معدل الاستثمار %	14.7	20.7	21.8	21.0	27.0	20.0	24.0	* -
معدل البطالة %	25.0	30.0	30.0	13.7	15.3	14.3	-	* -

المصدر : كتب الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 1990 –2012 ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المراجعة النصف مرحلية لخطة التنمية 2006 –2010.

*لا تتوافر بيانات ما بعد عام 2014 نتيجة حجب موقع الجهاز المركزي للإحصاء بسبب الحرب.

ومن جانب آخر أثرت سلباً المعدلات المرتفعة للتضخم في اتساع الفجوة بين سعر الفائدة الأسمي والحقيقي التي أسهمت بدورها في اتساع الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه نتيجة ضعف معدلات الاستثمار وتذبذبها التي تراوحت بين 14.7% و27.0% من الناتج المحلي مما رفع معدلات البطالة ما بين 14.3% و30.0% (جدول 5) . ويذكر أنه في المدة بين المسحين نما حجم القوى العاملة بدرجة أكبر من نمو فرص العمل إذ زاد في الأولى بما نسبته 4.3% سنوياً بينما لم تتجاوز الزيادة في الثانية 3.7%سنوياً فضلاً عن سياسات تجميد التوظيف الحكومي ، وضعف القطاع الخاص في توليد فرص العمل، والخصخصة التي أضافت أعداداً كبيرة إلى جيش العاطلين عن العمل ، وكل هذا أثر بدرجة كبيرة في ارتفاع اللامساواة بوصف أن الفقراء هم الأكثر تضرراً من البطالة.

ثالثاً: رأس المال البشري:

يمثل تطوير قدرات رأس المال البشري من أهم المقومات للحياة الإنسانية بل ويعد مستوى تطوره دالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالعكس. والأهم من ذلك أن العدالة تقتضي توسيع الخيارات لتشمل الجانب الاجتماعي من حيث الفرص والتمكين وإزالة العوائق سواءً في الحصول على فرص التعليم أو التطبيب. لذلك فبقدر تطور رأس المال البشري النوعي والكمي وتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل الشرائح السكانية المختلفة تتحقق مستويات مقبولة من عدالة التوزيع. على أن ذلك يتوقف على حجم الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعزز قدراته ويرفع من كفايته ، إلا إن المعطيات تبين ضعف الاهتمام بالإنفاق على التعليم والصحة ، وتمثل ذلك في ركود الإنفاق على مدى أكثر من عقدين عند 6% و1% من الناتج المحلي و 19% و4% من النفقات العامة على التوالي ، في حين أن الانفاق العسكري استحوذ على 10% و32% من الإنفاق على التوالي بما يقرب من ضعفي الإنفاق على التعليم وعشرة أضعاف الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي والنفقات العامة على التوالي. على أن اليمن تقع ضمن سلة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة على مستوى الدول العربية (الصومال ،جيبوتي ،موريتانيا ، جزر القمر، السودان) والمستوى العالمي من حيث

تطور رأس المال البشري ، إذ تبين مؤشرات التعليم الأساسية حسب تقرير التنمية البشرية الرابع [وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،2011 ، ملحق(2) ص (174-175)] المستوى المنخفض ففي عام 2010 تبين أن نصف السكان (53.6%) هم الملمون بالقراءة والكتابة لسن 15 سنة فأكثر أما بين الشباب (15-24 سنة) فتبلغ 71% عام 2005 ، كذلك بلغ معدل الالتحاق للتعليم الأساسي عام 2010 84% وهو أقل بعشر درجات بالنسبة للإناث مما يعني استبعاد الوصول إلى هدف الألفية في تحقيق التعليم الأساسي للجميع بواقع 100% ، في حين لا تزيد عن 34% في التعليم الثانوي و10% في التعليم الجامعي ، وهذا يعني أن حظ الفقراء من التعليم سيكون أقل من ذلك بلاشك ومن ثم انعدام العدالة في التمكين المعرفي . ويبين السياق التاريخي صوراً مختلفة من الحرمان والاستبعاد البشري ناتجة عن سوء عدالة توزيع الفرص والتمكين المعرفي حيث يحصل الفقراء على حظ متواضع من التعليم مقارنة بغير الفقراء ، ووفقاً لمسح الأسرة 2005 [الجهاز المركزي للإحصاء ، 2005] تبلغ نسبة الأسر غير الفقيرة التي يرأسها أشخاص غير متعلمين (أمي + يقرأ ويكتب) 50.7% فيما تبلغ 68.3% للأسر الفقيرة ، أما المتعلمون (ابتدائي إلى جامعي فما فوق) فتبلغ في الأولى 47.6% فيما تنخفض إلى 29.0% في الثانية بنحو 1.6 مرة . ويلاحظ بصورة عامة عدم المساواة في المراحل التعليمية المختلفة [البنك الدولي ، ص(26-27)] حيث تتسع الفجوة بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة كلما تقدمت هذه المراحل فتبلغ أعلاها 5.6 درجة مئوية في المستوى الجامعي فما فوق يليها التعليم الثانوي بنحو 4.8 درجات مئوية و3.5 درجات مئوية في الابتدائي و2.1 درجة مئوية في الأساسي وتصل في التعليم المهني إلى أقل من 1.0% . كما يلاحظ تحيز الإنفاق التعليمي للفئة الأغنى كلما تقدمت المراحل إلى الأعلى حيث تحصل على 30% من الإنفاق على التعليم الجامعي و 17% من الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني. ويعكس معدل العائد على التعليم التحيز لغير الفقراء حيث يقل للعمال المنتمين للأسر للفقيرة ، كذلك ترتفع العوائد تصاعديا للحاصلين على المؤهلات التعليمية مقابل غير الحاصلين عليها : 16.2% التعليم الأساسي ، 24.4% التعليم الثانوي ، 25.6% التعليم والتدريب المهني ، 27.5% دبلوم بعد الثانوي ، 54.7% التعليم الجامعي. والحال كذلك بالنسبة لرأس المال البشري الصحي الذي يتسم بالانخفاض والضعف فالمؤشرات الرئيسة حسب تقرير التنمية البشرية الرابع [وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،2011 ، ملحق(2) ص (172-173)] تشير إلى أن توقع العمر عند الميلاد لا يزيد عن 63.10 سنة عام 2010 وهو أقل من الكويت كأعلى معدل (78.10 سنة) ومتوسط الدول العربية (68.91 سنة) ، والأفراد الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين 15.46% من إجمالي السكان ، وأن نصف السكان (50%) لا يحصلون على مياه نقية ، وثلثي السكان (75%) لايحصلون على صرف صحي ناهيك عن المؤشرات الأخرى المتعلقة بوفيات الأمهات والأطفال وخلافه. وهذا يعود إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري الصحي ضعيف للغاية فلا يزيد نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة عن 11 دولاراً وهو منخفض جداً مقارنة بالدول المشابهة في نصيب الفرد من الدخل . وقد عكس هذا نفسه على مستوى التباين الاجتماعي في الحصول على الرعاية الصحية ، إذ يشير تقرير تقويم الفقر بناءً على تقديرات مسح الأسرة

لعام 2005 [البنك الدولي ، ص (31)] أن هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء في السعي للحصول على الخدمات الصحية إذ بلغت نسبة السعي لأفقر خمس 57% ولأغنى خمس 80% ويعود ذلك لارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وعدم توافر الخدمة الصحية المطلوبة وصعوبة الحصول عليها للعوائق الطبيعية. أما الحصول على الرعاية الطبية عند الولادة فتبلغ 19% في أفقر خمس و 40% في أغنى خمس ويرجع ذلك إلى الأمية وضعف الوعي بالمخاطر المحتملة للحمل والإنجاب والعوائق المالية ومدى توافر المنشأة الصحية. ومن المظاهر الأخرى للحرمان والاستبعاد للفقراء انتشار سوء التغذية فتبلغ 32% للتقزم الشديد و14% للنقص الشديد في الوزن و10% للهزال الشديد أما غير الفقراء فتبلغ 26% و11% و10% على التوالي. أما التطعيم باللقاحات فمازال التباين كبيراً بين أفقر مجموعة خمسية وأغناها في لقاح الكبد الوبائي الذي يبلغ نسبة 56% للأولى و 72% للثانية. وعليه إن الاستنتاج الرئيسي يكمن في أن العائق أمام إتاحة الرعاية الصحية للفقراء يتمثل في ارتفاع تكاليفها وعدم توافرها في الأرياف بسبب الإنفاق الضئيل الذي لا يتجاوز 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نصيب الفرد (11 دولاراً) مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية من 3% عام 1998 إلى 8% عام 2005 كنتيجة لتخلي الدولة عن سياسة الضمان الصحي والعلاج المجاني التي كانت سائدة واستبدالها بالإسهام المجتمعي في تحمل تكاليف الرعاية الصحية واتساع النشاط الاستثماري للقطاع الخاص في المجال الصحي.

إن قصور رأس المال البشري وضعفه يرتبط إلى حد كبير بقلة التدخلات العامة وعدم فعاليتها بالنسبة للخدمات الاجتماعية مما جعل الفقر البشري مرآة عاكسة لفقر الدخل على المستويين الكلي والجغرافي ، على أن الفقر البشري أكثر ارتفاعاً في المناطق الريفية بسبب ضعف البنية التحتية.

ثالثاً : شبكة الحماية الاجتماعية– تتكون شبكة الحماية الاجتماعية من مجموعتين : التحويلات العامة وتضم كلاً من الدعم (تطرقنا إليه) ،صندوق الرعاية الاجتماعية ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، مشروع الأشغال العامة ، والتحويلات الخاصة وتضم التحويلات الداخلية والتحويلات الخارجية (تحويلات المغتربين). وقد تم إنشاء البعض من مكونات التحويلات العامة تزامناً مع برامج التكييف الهيكلي بهدف التخفيف من الفقر. ويتلخص نشاط شبكة الحماية الاجتماعية في تقديم الإعانات النقدية للفقراء وإنشاء الأصول وتقديم القروض للمشروعات المدرة للدخل وتوفير فرص عمل مؤقتة للتخفيف من الفقر والبطالة. وفي عام 2011 قدر عدد المتقاعدين المستفيدين من نظام الحماية الاجتماعية بنحو 523 ألف متقاعد بمعاشات تقاعدية بلغت 46.805 مليون ريال فيما بلغ عدد المستفيدين من المساعدات الاجتماعية مليون حالة بإجمالي 39.88 مليون ريال [المعهد العربي للتخطيط الكويت ، ص(38)].

وعن أهمية الشبكة يلاحظ تقرير تقويم الفقر مع مراعاة قدم البيانات [البنك الدولي ،ص(65)] أنه في حالة غياب برنامج التحويلات العامة والخاصة سيرتفع عدد الفقراء إلى 1.8 مليون فرد بما يعادل 9% من السكان ، وتغطي هذه التحويلات من دون المشتقات النفطية 9% من نفقات الأسر ، وقد أدت التحويلات العامة إلى تخفيض مستوى الفقر بنحو 4.3 نقاط مئوية . وفضلاً عن ذلك تذهب 70% من موارد الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى أفقر ثلاث مجموعات عشرية ، وتعد 60% من فرص العمل

المولدة بوساطة مشروع الأشغال العامة قد استفاد منها عمال فقراء غير مهرة. كذلك تسهم التحويلات الخاصة الداخلية والخارجية في التخفيف من الفقر ويمكن أن يؤدي غيابها إلى إرتفاع معدل الفقر إلى 4.6%، ويحصل ما يزيد عن ربع عدد الفقراء على تحويلات من الخارج وما نسبته 12% من الفقراء على تحويلات من الداخل.

وتؤكد عدد من الوقائع ضعف آليات الحماية الاجتماعية وعدم قدرتها على امتصاص الصدمات التي ولدها برنامج الإصلاح الاقتصادي ومن أهمها ما يأتي:

1-تعد تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية للفقراء ضعيفة ، إذ تتسرب الإعانات إلى غير الفقراء حيث يحصل على الإعانة 8% ممن تنطبق عليهم معايير الاستهداف مقابل 70% لمن لا تنطبق عليهم معايير الاستهداف منهم 75% من غير الفقراء ، فضلاً عن أن الصندوق لايغطي سوى 8.4% من إجمالي السكان و 13% من الفقراء .ولا تعد ميزانية الصندوق كافية لإحداث تغييرات ملموسة في ظاهرة الفقر نظراً لتدنيها قياساً بنحو 4 ملايين فرد من المفترض استهدافهم ، كذلك ثبات نصيب المستفيد منذ عام 2000 الذي يبلغ في أحسن الأحوال 4% من خط الفقر في حين أن متوسط العجز في دخول الفقراء يبلغ 8.9% تقرير تقويم الفقر [البنك الدولي ،ص(73- 74)].

2-يعتمد مشروع الأشغال العامة بدرجة أكبر على توفير فرص عمل مؤقتة إذ تشكل فرص العمل الدائمة 1.4% من إجمالي 5.3 مليون فرصة عمل.

3-غياب آليات التنسيق بين الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة حيث يعد كل منهما سياساته وتتشابه الأهداف ويحدث التداخل والازدواجية في نشاطهما.

4-التحويلات الخاصة من الخارج ذات أثر بسيط على الفقر مقارنة بتأثيراتها على الساحة الدولية وحتى لو تضاعفت هذه التحويلات لن تؤدي إلا إلى تخفيض عدد الفقراء بنسبة 4% فقط .

القسم الثالث : النموذج القياسي:

توصيف النموذج:

من المناسب في البدء التأكيد على حقيقة مهمة تتلخص في أننا مع الفريق الذي يؤمن بتأثير التنمية في العدالة الاجتماعية وليس النمو الاقتصادي ، بوصف أن الأخير جزء من التنمية كما هو متعارف عليه ، وأن اقتصار النمو على قياس عدالة توزيع الدخل فقط يتناقض حتى مع مفهوم العدالة الاقتصادية الذي يتضمن حق الحصول على العمل وحق الحصول على قدرات وحريات وثيقة الصلة بالوضع الاقتصادي للفرد ،على أن العدالة الاقتصادية هي في الأساس جزء من العدالة الاجتماعية. ويؤكد [العربي، ص(113)] على ذلك بقوله (فالعدالة الاجتماعية لا تعني مجرد عدالة توزيع الدخل بل الأهم هو عدالة توزيع الفرص ، فتمكين الجميع دون أي شكل من أشكال التمييز من الحصول على فرص متكافئة كماً وكيفاً للتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل وغيرها هو الضامن الوحيد لتحقيق عدالة توزيع الدخل) .ولا يقتصر الأمر على ذلك ، إذ توجد علاقة شديدة الصلة بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفاهيم أخرى كالمساواة وتكافؤ الفرص والتهميش والإقصاء والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية والنظام الاقتصادي الاجتماعي. وبالنظر لتشعب مفهوم العدالة الاجتماعية وارتباطه بمفاهيم اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية تنصرف إلى عدد كبير من المتغيرات النوعية والكمية ، لذلك

سيركز البحث على اختبار بعض متغيرات السياسات التي تم دراستها وإخضاعها للقياس من لدن باحثين اقتصاديين مرموقين (كوزنتس ، 1955) ، (أهلواليا ، 1976) ،(ميلانوفيتش ،1994)، (بيردسال ، 1997)، (بولير، 2001) وقد تم اعتماد نموذج بولير مع إضافة بعض المتغيرات . ولهذا الغرض تم استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار العشرين في اختبار الدوال الآتية بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): الخطية Linear واللوغارتمية المزدوجة Double-Log ، كما تم إدخال متغيرات وهمية (Dummy Variables) لقياس الآثار التي تتركها المتغيرات النوعية ، الأول المتغير الوهمي لمرحلة ما قبل التكييف الهيكلي 1990-1994 (D_1) والثاني المتغير الوهمي لمرحلة التكييف الهيكلي 1995-2012 (D_2) غير أنها لم تكن معنوية فتم حذفها ، وقد أعطت الدالة اللوغارتمية المزدوجة أفضل التقديرات فتم اعتمادها. وفي ضوء البيانات المتاحة تم اختبار أثر المتغيرات التفسيرية: مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Ln GDP/Person) ، التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي Ln Transfers(التحويلات والإعانات الجارية بما فيها دعم الغذاء والمشتقات النفطية ، الإنفاق على التعليم ، الإنفاق على الصحة) ، نسبة العمالة في قطاع الدولة إلى إجمالي العمالة Ln Labour Public Sector، معدل التضخم Ln Inflation ، معامل جينيLn Gini Cofficient كمتغير تابع وممثل لعدم العدالة الاجتماعية. ويغطي النموذج المقترح المدة 1990-2012 من واقع المصادر الثانوية : كتب الجهاز المركزي للإحصاء الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقريرا مسحي ميزانية الأسرة لعامي 1998 و2005 الصادران عن الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات الختامية لوزارة المالية . وفيما يتعلق بمعامل جيني (Gini) لقياس عدم العدالة ونظراً لعدم توافر سلسلة زمنية للمدة موضوع البحث فقد أخذت بياناته من تقارير مسح ميزانية الأسرة للأعوام 1992 و1998 و 2005 وعلى أساس أن قيم معامل جيني لا تتغير بصورة ملحوظة عبر الزمن [علي ، عبدالقادر علي، 2007 ص(7)] تم تعميم قيمة معامل جيني للإنفاق لعام المسح المعني على المدة نفسها.

وعليه يفترض النموذج أن اللامساواة (عدم العدالة) Ln Gini ترتبط بعلاقة عكسية ومن ثم تنخفض إذا زاد كل من مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $(\ln GDP/per)^2$،ونسبة التحويلات الاجتماعية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Ln Trans)، ونسبة العمالة في قطاع الدولة إلى إجمالي القوة العاملة (Ln Lab) ، وعلاقة طردية سالبة إذا انخفض معدل التضخم (Ln Inf) ، ويأخذ النموذج الصيغة الآتية :

$$Ln(Gini)=a_0+a_1\ Ln(GDP/per)^2+a_2\ Ln\ Lab+a_3\ Ln\ Inf+a_4\ Ln\ Trans$$

تقدير وتحليل النموذج:

$$\ln Gini = 3.931-0.162\ \ln(GDP/per)^2-0.649\ \ln Lab-0.054\ \ln Inf-0.057\ \ln Trans$$

T (2.383) (-2.536) (-2.288) (-3.042) (-0.893)

$R=0.687$ $R^2=0.472$ $R^{-2}=0.335$ $Sig=0.017$ $F=4.021$ $D.W=1.785$

يتضح من نتائج التقدير أن النموذج اجتاز جميع الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية. فقد تطابقت الاختبارات الاقتصادية مع النظرية الاقتصادية من حيث اتجاه الإشارة السالب في جميع

المتغيرات. ويلاحظ أن نصيب قطاع الدولة من العمالة أكثر تأثيراً من حيث انخفاض درجة عدم العدالة (معامل جيني) فقد بلغ معامل التأثير(0.649−) يليه مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي (0.162−) ثم التحويلات الاجتماعية (− 0.057) والتضخم (0.054−). فعند زيادة مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي /lnGDP $(per)^2$ بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض درجة عدم العدالة (ln Gini) بنسبة 16.2% ، وهذا ناتج ربما عن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال المدة قيد البحث 29 مرة من 9764 ريال عام 1990 إلى 280749 ريال عام 2012 وترافق ذلك مع انخفاض معدلات التضخم وبشكل خاص خلال المدة 1997− 2012 إلى مستويات تراوحت بين 4.6%− 9.0% ، مما عكس نفسه على تحسن المستوى المعيشي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل . كما تبين أنه إذا زاد نصيب قطاع الدولة من العمالة (ln Lab) بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض درجة عدم العدالة (ln Gini) بنسبة 64.9% ، ذلك أن التوظف وزيادة فرص العمل الحكومية تسهم في الحد من البطالة وتولد الدخل ، ومن ثم تقلل من التفاوت الشاسع بين الطبقات مما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي ويحقق مستويات منخفضة من عدم العدالة الاجتماعية . وقد شكل نصيب قطاع الدولة من العمالة ما نسبته 9%−11% وارتفع إلى الضعفين (1.9) من 293 ألف عامل إلى 576 ألف عامل خلال المدة قيد البحث. أما التحويلات الاجتماعية (lnTrans) فإن زيادتها بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض درجة عدم العدالة (ln Gini) بنسبة.5.7% ،وهذا يشير إلى الأثر الايجابي للإنفاق العام ممثلاً في التحويلات الاجتماعية بوصفها مدفوعات غير مباشرة تزيد الدخل الحقيقي وتسهم في رفع المستوى المعيشي للفقراء ومحدودي الدخل ومن ثم تقلل التفاوت بين الطبقات وترفع من عدالة التوزيع ،وتمثل ذلك في بقاء الدعم الغذائي حتى عام 2000 والوزن النسبي المعتبر له ، وكذلك الحال بالنسبة للمشتقات النفطية . كذلك تشير نتائج التقدير إلى أن انخفاض معدلات التضخم بنسبة 100% تؤدي إلى انخفاض درجة عدم العدالة بنسبة 5.4% ، وترافق ذلك مع انخفاض معدلات التضخم وبشكل خاص خلال المدة 1997− 2012 إلى مستويات تراوحت بين 4.6%− 9.0%.

أما الاختبارات الإحصائية فقد بينت معنوية النموذج بدرجة عالية (بلغت قيمة sig=0.017) ، كما ثبت من اختبار(t) معنوية معلمات المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية 5% ، إذ كانت أكبر من الجدولية التي بلغت،(t=1.734) عند درجة حرية (n−23−5 =k) فيما عدا التحويلات الاجتماعية لم تكن معنوية ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تؤثر جوهرياً في المتغير التابع (درجة عدم العدالة) . ويعتقد الباحث أن عدم معنوية متغير التحويلات الاجتماعية ربما يرجع إلى إلغاء دعم الغذاء ابتداء من عام 2001 والتخفيض المستمر لدعم المشتقات النفطية والكهرباء فضلاً عن محدودية الإنفاق على التعليم والصحة اللذين شكلا ما نسبته 5.5% و1.3% من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 1990−2012 . كذلك أثبت اختبار f معنوية النموذج ككل عند مستوى معنوية 5% ، إذ كانت قيمة f المحسوبة (f=4.021) . كما بينت الاختبارات قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، إذ بلغت قيمة (R=0.87) ، وكذلك R^2 الذي بلغت قيمته (R^2=0.472) أي أن ما يقرب من 50% من التغيرات في المتغير التابع

ترجع إلى متغيرات النموذج وأن مثلها يرجع إلى متغيرات من خارج النموذج . وكذلك الحال الاختبارات القياسية أكدت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ، إذ بلغت قيمة (D.W=1.785) .

الاستنتاجات:

تبين من العرض التحليلي النتائج الآتية:

1-تفاقم اللامساواة عبر الزمن بصورة عامة أي ارتفاع درجة عدم العدالة ، إذ ارتفع معامل جيني للإنفاق للجمهورية بين مسحي 1998 و2005 من 0.343 إلى 0.464. وهذا يعني أن معامل جيني اتجه للتصاعد فقد انتقلت اليمن من درجة عالية نسبياً من المساواة(أو درجة منخفضة من عدم العدالة) عام 1998 إلى درجة متوسطة من عدم العدالة أو اللامساواة عام 2005. وهذا التصاعد يشير إلى مدلولات تنم عن اتساع تفاوت توزيع الدخل والاتجاه المستمر نحو اللامساواة وأن التنمية في اليمن أخفقت في تحقيق عدالة التوزيع والدلالة الثانية تدهور المستوى المعيشي للفئات الأشد فقراً وذوي الدخل المحدود.

2- أكدت نتائج البحث أن ارتفاع درجة اللامساواة والتفاوت الشديد في الإنفاق والدخل وما ترتب عليها من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء يرجع إلى السياسات العامة للحكومة المتحيزة للأغنياء القائمة على آلية السوق وبرامج التكييف الهيكلي(الإصلاح الاقتصادي)وبشكل خاص السياسات المالية والنقدية والسياسات الاجتماعية التوزيعية وضعف برامج الحماية للفقراء.

3-ومما يشير إلى عدم التحسن الحقيقي في عوائد النمو على الفقراء ارتفاع وثبات نسبة السكان الذين يحصلون على دخل أقل من دولارين في اليوم بنحو 47% كما ارتفع المعدل الكلي للسكان الفقراء في 2011 إلى 54.4% أي أن نصف سكان اليمن فقراء فقراً كلياً . وعلى مستوى المحافظات لوحظ ميل مستويات الفقر للارتفاع مع الزمن فضلاً عن التحول الهيكلي حيث انتقلت عدد من المحافظات إلى مستويات أعلى من الفقر ، كما أن طبيعة نظام الحكم المركزي يسهم في زيادة الاختلالات التوزيعية للثروات ويحرم تلك المحافظات الغنية بالثروات الطبيعية من التوزيع العادل لخيراتها.

4- ارتفاع اللامساواة في الحضر عنها في الريف والتفاوت في التوزيع ويرجع ذلك للأسباب الآتية : يتمتع الحضر بمستويات أعلى من الإنفاق والدخل ، تركز النشاطات الحكومية والاقتصادية والقطاع الخاص في الحضر ،استئثار الحضر على النصيب الأوفر من الخدمات التعليمية والصحية ،تنوع مصادر الدخل والعائد المجزي في الحضر مقارنة بالريف ، ضعف سياسات دعم الانتاج الزراعي في الريف ، وهذا يسهم في زيادة الفجوة الدخلية بين سكان الريف والحضر.

5- نتج عن التدخل الحكومي من خلال السياسات المالية والنقدية آثار مختلفة على إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية ، إذ اتسمت المرحلة الأولى بالطابع التوسعي (1990-1994) وكانت آثارها إيجابية على عدالة التوزيع ، فيما اتسمت المرحلة الثانية التي بدأت عام 1995 ومازالت مستمرة بالطابع الانكماشي توافقاً مع برامج إعادة الهيكلة ونتج عنها آثار سلبية كارثية أدت إلى تفاقم اللامساواة وزيادة التفاوت الاجتماعي والفقر ، وأن استمرارها سيفضي عبر الزمن إلى زيادة حدة الاختلالات.

6-ضعف شبكة الحماية الاجتماعية وعدم قدرتها على امتصاص الصدمات التي ولدها برنامج الإصلاح الاقتصادي ومنها ضعف تغطية صندوق الرعاية الاجتماعية للفقراء وتسرب الإعانات بنحو

الثلثين إلى غير الفقراء، وكذلك اعتماد مشروع الأشغال العامة على توليد فرص عمل مؤقتة بدرجة أكبر.

تبين من النموذج القياسي ما يأتي:

1-أكد النموذج صحة الافتراضات النظرية في أن التدخلات الحكومية من خلال السياسات المالية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم العدالة ، وهي نتائج تطابقت مع ما توصل إليه (بولير ، وميلانوفتش)، وهذا يعني ضرورة التدخل الحكومي لتلطيف وتخفيف الصدمات والاختلالات التوزيعية الناتجة عن اقتصاد السوق.

2-تبين من اختبارات النموذج أن النصيب النسبي لقطاع الدولة في العمالة كان أكثر تأثيراً من حيث انخفاض درجة عدم العدالة (معامل جيني)، وهذا يتوافق مع ما توصل إليه (ميلانوفتش) من أن انخفاض اللامساواة في أوروبا الشرقية يرجع بالأساس إلى النصيب الأكبر للعمالة في قطاع الدولة ،كذلك حسب النموذج احتل المرتبة الثانية في التأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي ثم التحويلات الاجتماعية.

3-تبين أيضاً أنه عند زيادة كل من مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي ونصيب قطاع الدولة من العمالة والتحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض درجة عدم العدالة بنسبة 16.2% و64.9% و5.7% على التوالي ، وكذلك انخفاض التضخم بنسبة 100% يؤدي إلى انخفاض درجة عدم العدالة بنسبة 5.4%.

4-أكدت المؤشرات الاحصائية والاختبارات القياسية فرضية البحث في أنه من المتوقع أن تؤدي السياسات المتبعة إلى آثار إيجابية في عدم العدالة في مرحلة ما قبل التكييف وآثار سلبية مرتفعة في مرحلة التكييف ، وتمثل ذلك فعلاً في المعدلات المنخفضة للأولى مقارنة بمرحلة التكييف نفسها ذات المعدلات المرتفعة ، إذ ارتفعت معاملات جيني ومؤشرات الفقر وانخفض النصيب النسبي للدخل للفئة الأشد فقراً وبالمقابل ارتفع للفئة الأكثر غنى. وفي ذات السياق أكدت الاختبارات القياسية الفرضية بصورة عامة ، إذ تبين الأثر الإيجابي للسياسات المالية والنقدية في انخفاض معامل جيني لعدم العدالة لكل من مربع نصيب الفرد من الناتج المحلي ونصيب قطاع الدولة من العمالة ونسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي ومعدل التضخم. ومع ذلك نشير أن استمرار السياسة التوسعية وضعف شبكة الحماية الاجتماعية سيدفع عبر الزمن إلى تفاقم اللامساواة بدرجة أكبر.

التوصيات:

أولاً: إعادة صياغة استراتيجية التنمية لتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية على أساس أولوية التكاليف الاجتماعية على التكاليف الاقتصادية وتصحيح الانحياز للأغنياء إلى توجه تنموي محابي للفقراء ومحدودي الدخل وتنقية حزمة برنامج التكييف الهيكلي من الإجراءات والتدابير المعادية للفقراء أو تخفيفها.

ثانياً: هناك حاجة ماسة لتصحيح اللامساواة والاختلالات التوزيعية ومفتاحها يكمن في السياسات الحكومية التدخلية وبشكل خاص السياستان المالية والنقدية ،وعليه يتطلب الأمر اعادة النظر في حزمة برنامج التكييف الهيكلي لما نتج عنها من تكاليف اجتماعية باهضة على الفقراء ومحدودي الدخل ومنها:

- إعادة دعم الغذاء لما له من أهمية في تعزيز الدخل الحقيقي للفقراء وضمان مستوى معيشي مقبول على أن تستبدل صيغته العامة إلى نظام الكوبونات العيني أو النقدي للفقراء ضمن ضوابط وشروط الاستحقاق.

– إعادة النظر في دعم المشتقات النفطية ووضع البدائل المناسبة لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

– زيادة رواتب موظفي الخدمة المدنية على أن يكون الحد الأدنى مائتي دولار مع التحريك المستمر للرواتب مع ارتفاعات الأسعار وزيادة البدلات والحوافز.

– تعديل النظام الضريبي الحالي المنحاز للأغنياء واستبداله بآخر يقلل من فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال اعتماد نظام ضريبي تصاعدي وإعفاء الحد الأدنى للأجور أو تخفيف الضرائب عليه وإلغاء ضريبة المبيعات أو تخفيض فئاتها الضريبية .

– إيقاف الانهيار المستمر للعملة من جراء التخفيض لأن كل دورة تخفيض يتبعها دورة من التضخم .

ثالثاً : صياغة سياسة تؤدي إلى تطوير قدرات راس المال البشري من حيث الفرص والتمكين وإزالة العوائق ومنها:

– مضاعفة الإنفاق على التعليم بوصفه استثماراً في رأس المال البشري بحيث يتجاوز حاجز ال 6% الراهن إلى 10% على الأقل من الناتج المحلي فضلاً عن توجيه الإنفاق إلى البنية التحتية التعليمية وتوسيعها لتشمل الأرياف والمناطق التي يسكنها الفقراء في المدن ، وكذلك تيسير الوصول إلى المدارس. ذلك أن درجة الاستبعاد والحرمان ترتفع في أوساط الفقراء حيث تزيد نسبة الأميين والملمين وتنخفض نسبة المؤهلات التعليمية كلما ارتفعت المراحل التعليمية فضلاً عن تدني معدلات الالتحاق.

– زيادة الإنفاق على الصحة بحيث يتجاوز حاجز أل1% إلى 7% على الأقل ويجب أن يوجه الإنفاق لتطوير البنية التحتية وبما يؤدي إلى تقليل مستوى الاستبعاد والحرمان وحسر الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ويتطلب ذلك إعادة الخدمات الصحية المجانية ورفع معدلات التغطية للفقراء(اللقاحات ،التطعيم ،الولادة ، التغذية).

رابعاً : تغيير منهجية وأسس عمل شبكة الحماية الاجتماعية وبشكل خاص مشروع الأشغال العامة بحيث يتم التركيز على توليد فرص عمل دائمة بنسبة 80% من خلال إنشاء مشروعات إنتاجية، كذلك تنقية وتطهير شبكة الحماية الاجتماعية من الفاسدين ووضع أسس ومعايير للاستهداف ومراقبة وتقويم عمل هذه الأجهزة وزيادة حجم الإعانات النقدية للفقراء.

خامساً: يوصي البحث بضرورة إعداد قاعدة بيانات متكاملة عن وضع العدالة الاجتماعية تمكن من إجراء المزيد من الدراسات حول: المحافظات، الدعم ، رأس المال البشري ، التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو العقيدة أو المنطقة أو القبيلة أو الصراع السياسي والهيمنة.

الهوامش:

*وفقاً للمعايير الدولية تعد الدول التي يقل فيها معامل جيني عن المتوسط العالمي (أقل من 0:37) على أنها تتمتع بدرجة عالية نسبياً من المساواة (أو درجة منخفضة من عدم العدالة) والدول التي يتراوح فيها معامل جيني بين 0.37 وأقل من 0.48 على أنها تتمتع بدرجة متوسطة من عدم العدالة أما التي يفوق معامل جيني فيها 0.48 فتتمتع بدرجة مرتفعة من عدم العدالة [علي، عبدالقادر علي ، 2007، ص(90)]

المصادر:

أولاً : البحوث والدراسات:

1- البطران ، أحمد مصطفى ، 2013 ، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على مجموعة دول 1980-2010 ،رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، فلسطين.

2- بيردسال ، نانسي ، لودونيو ، خوان لويس ، 1997 ، عدم المساواة وتراكم رأس المال البشري في أميركا اللاتينية مع بعض الدروس المستفادة لمصر . ترجمة سمير كريم ، القاهرة ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

3- عبد مولاه ، وليد ، 2012 ، سياسات العدالة الاجتماعية ، جسر التنمية ، العدد(110) فبراير 2012 ، السنة (11) ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

4- العربي ، أشرف ، 2013 ، الربيع العربي : مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ،المجلد الخامس عشر ، العدد الأول يناير 2013 ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

5- عطية ،عبدالقادر محمد ،2003 ، اتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية.

6- علي ، عبدالقادر علي ، 2007 ، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي ، جسر التنمية ، العدد(66) أكتوبر 2007 السنة السادسة ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت .

7- العيسوي ، إبراهيم ، 1993 ، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي ، في : جودة عبدالخالق ، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في سياق النمو الاقتصادي في مصر 1952-1976 ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

8- العيسوي ، إبراهيم ، 2013 ، الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي ، حالة مصر ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول يناير 2013 ، العهد العربي للتخطيط بالكويت.

ثانياً: المطبوعات المحلية والدولية:

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،2011 ،تقرير تحديات التنمية العربية – نحو دولة تنموية في العالم العربي ، القاهرة

2- البنك الدولي ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقييم الفقر – مسح ميزانية الأسرة 2005/ 2006 .

3- الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998، يونيو 1999 ، مسح ميزانية الأسرة 2005 ، 2007 ، صنعاء .

4- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2010 ، تقرير أهداف التنمية الألفية في اليمن ، صنعاء

5- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، 2011 ، تقرير التنمية البشرية الرابع ، صنعاء .

6- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،2010 ، تقرير وتحليل الفقر في اليمن ، صنعاء .

7- Ahluwalia,Montek,1976.Income Distribution and Development some Stylized Facts, American Economic Review , May 1976.

8- Boodway,R.& Marchand,M.The Use of Public Expenditures for Redistributive Purpose ,Oxford Economic Papers ,Jan 1995 ,Vol.47.,No.1

9- Bulír , Ales, 2001 , «Income Inequality: Does Inflation Matter?,» IMF Staff Papers, vol. 48, no. 1 (December 2001)

10- Kuznets, Simon, 1955, «Economic Growth and Income Inequality,» American Economic Review ,vol. 14, no.(1)1 (March 1955)

11- Milancvic, Brabko, 1994. "Determinants of Cross-Country Income Inequality: An "Augmented" Kuznets' Hypothesis", The World Bank Policy Research Department

12- Myrdal, G., (1970), The Challenge of World Poverty, Vintage Books.

13 - Daron Acemoglu and James A. Robinson, Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty(London: Profile, 2012

ملحق رقم (1) التوزيع النسبي للأفراد والإنفاق حسب الفئات الخماسية

بين مسحي ميزانية الأسرة لعامي 1998و2005

الفئات الخماسية	مسح ميزانية الأسرة 1998						مسح ميزانية الأسرة 2005						معدل النمو السنوي للجمهورية %
	حضر		ريف		الجمهورية		حضر		ريف		الجمهورية		
	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الإنفاق
الخمس الأول	–	–	–	–	20.00	8.00	8.59	3.07	24.29	11.59	19.99	11.59	5.4
الخمس الثاني	–	–	–	–	20.00	11.00	14.40	6.76	22.14	15.24	20.02	15.24	4.8
الخمس الثالث	–	–	–	–	20.00	17.50	16.89	10.58	21.16	18.94	19.99	18.94	1.1
الخمس الرابع	–	–	–	–	20.00	22.50	22.32	17.60	19.13	23.63	20.00	23.63	0.7
الخمس الخامس	–	–	–	–	20.00	41.00	37.80	62.00	13.28	30.59	20.00	30.59	4.1–
معامل جيني	o.354		0.332		0.343		0.494		0.374		0.464		4.4
متوسط الإنفاق الشهري للفرد	5396		4148		4436		12,905		6,830		8494		9.7

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998، يونيو 1999 ، جدول (18) ، ص (110) .، ملحق (7 ب) ص(528–533) ، مسح ميزانية الأسرة 2005–2006 ، 2007 ، جدول (8) ، ص (163)

ملحق (2) التوزيع النسبي للأفراد والإنفاق حسب فئات متوسط الإنفاق الشهري للأسرة

بين مسحي ميزانية الأسرة لعام 1998وعام 2005

فئات متوسط الإنفاق الشهري للأسرة (ريال)	مسح ميزانية الأسرة 1998						مسح ميزانية الأسرة 2005						معدل التغير للجمهورية %	
	حضر		ريف		الجمهورية		حضر		ريف		الجمهورية			
	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق	الأفراد	الإنفاق
أقل من 10000	1.22	0.52	5.98	2.59	4.88	2.00	0.23	0.06	1.35	0.43	1.04	0.27	(–78.69)	(– 86.50)
10000– 19999	15.68	8.44	25.36	15.30	23.11	13.37	1.64	0.52	6.14	2.79	4.91	1.85	(–78,75)	(– 86.16)
20000– 29999	25.43	17.62	22.49	19.81	23.17	19.19	4.59	1.88	13.34	7.99	10.94	5.45	(– 52.78)	(– 71.60)
30000– 39999	18..78	16.46	17.74	17.89	17.99	17.49	8.03	3.93	16.84	12.08	14.43	8.69	(– 19.79)	(– 50.31)
40000– 59999	20.82	22.95	17.08	21.86	17.95	22.16	21.86	12.99	25.06	22.38	24.19	18.47	34,76	(– 16.65)
60000– 79000	8.34	11.95	5.77	9.37	6.36	10.11	17.41	12.85	15.60	17.51	16.09	15.57	152.99	54.01
80000– 99999	3.84	6.75	2.44	4.83	2.76	5.37	12.28	11.10	8.26	11.22	9.36	11.17	239.13	108.01
100000 فأكثر	5.89	15.31	3.14	8.35	3.78	10.31	33.96	56.67	13.42	25.62	19.05	38.54	403.97	273.81

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998، يونيو 1999 ، جدول (18) ، ص (110) .، ملحق (7 ب) ص(528–533) ، مسح ميزانية الأسرة 2005–2006 ، 2007 ، جدول (8) ، ص (1

ملحق رقم (3) التوزيع النسبي للدخل حسب الفئات الخماسية بين مسحي ميزانية الأسرة لعامي 1998 و 2005

الفئات الخماسية	مسح ميزانية الأسرة 1998			مسح ميزانية الأسرة 2005			معدل النمو السنوي للجمهورية %
	حضر	ريف	الجمهورية	حضر	ريف	الجمهورية	
الخمس الأول	–	–	6.0	1.8	3.4	1.6	17.2 –
الخمس الثاني	–	–	9.5	4.9	7.9	4.7	9.6 –
الخمس الثالث	–	–	14.7	8.9	12.8	9.1	6.6 –
الخمس الرابع	–	–	21.0	15.3	20.1	17.7	2.4 –
الخمس الخامس	–	–	48.8	69.1	55.9	67.0	4.6
معامل جيني	0.432	0.430	0.426	0.560	0.440	0.530	3.2
متوسط الدخل الشهري للفرد ريال	5024	3763	4096	14162	8172	8812	11.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير العام لمسح ميزانية الأسرة 1998، يونيو 1999 ، ص (161) ، جدول (35) ، ص (162) .، مسح ميزانية الأسرة 2006-2005 ، 2007 ، جدول (4) ، ص (175) ، جدول (5) ص (176)

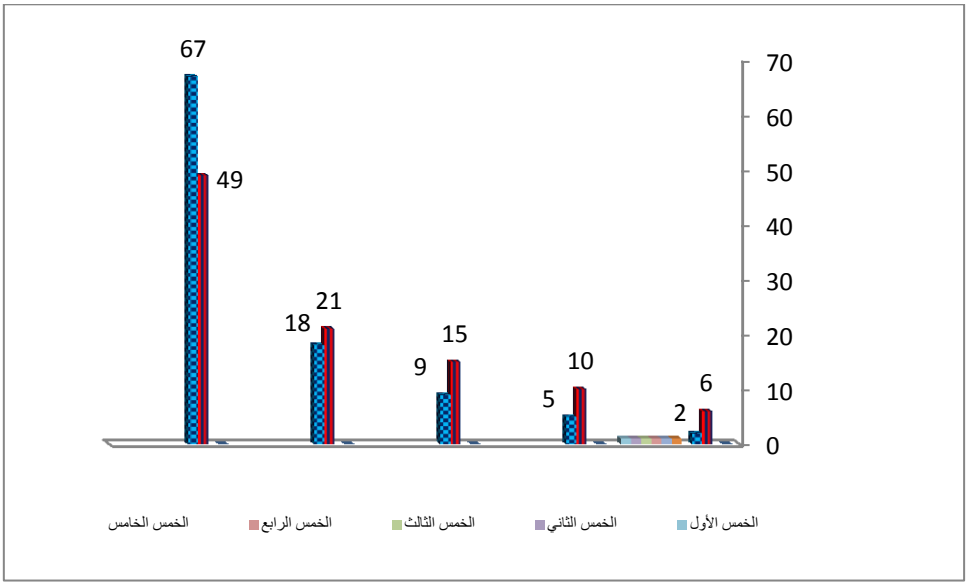

التوزيع النسبي للدخل للفئات الخماسية بين عامي 1998 و2005 %

The Effects of the Financial and Fiscal Policies on Social Equality in Yemen in the period (1995-2012)

Salem Abdellah Ba-Sweid

Abstract

The aim of this study is to introduce and analyze the level of social inequality in Yemen in the period of study and to investigate the factors affecting it, particularly the fiscal and financial policies. It is hypothesized that these policies will have a relatively positive affect in the stage that comes before structural adjustment and will have a high negative affect in the structural adjustment stage. One of the most important findings of the study is the increase of inequality level through time. The statistical analyses and tests proved that this hypothesis is true. The Gini coefficient of income and expenditure increased from low level of inequality to a higher level and the total poverty level sharply increased .The per capita of income for the poorer group decreased to 20% and it increased for the richer group to 20%. The statistical tests confirmed the decrease of the positive affect of these policies due to the inequality for every square the per capita from GDP, the government sector share of employment, the percentage of social remittance of GDP and inflation. The study shows that following this deflation policy and the weak social protection network will aggravate inequality through the time. The study recommended adopting new development strategies to create economic and social balance and to overcome distribution problem through following a financial and fiscal policy that consolidate the social dimension of development to improve population capital and to bridge the gap between the poor and the rich.